



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية

للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ج - ب ج : عوڤ مجاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 دج.	داخل الوطن 600 دج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 دج.

الفترة التشريعية السادسة

دورة الربيع لسنة 2007

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الثلاثاء 26 يونيو 2007

فهرس

- مواصلة مناقشة برنامج الحكومة.
- الاستماع إلى تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية وملاحظاتهم خلال مناقشة برنامج الحكومة.

محضر الجلسة العلنية الرابعة عشرة المنعقدة

يوم الثلاثاء 26 يونيو 2007 (مساء)

الرئاسة : السيد عبد العزيز زباري، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السيد عبد العزيز بلخادم، رئيس الحكومة وأعضاؤها،

السيد رئيس الحكومة، درسنا برنامجكم ورأينا أنه من واجبنا إثراءه. لكن قبل هذا، أريد أن أحبي سكان ولاية تلمسان من العريشة إلى الغزوات وأخص بالذكر بلدية السواني وعرش لعشاش ومغاغة وسيدي بوجنان، لأنهم صوتوا بنسبة 99٪، مجددين بذلك الثقة في قائمتنا الانتخابية وفي شخصي حيث من بين 2500 ناخب، تحصلت على 2334 صوتا. لماذا؟ لأنني ساعدتهم بمالي وبعلاقتي قبل أن أصبح نائبا.

لدينا رئيس جمهورية رائع، ماشاء الله، على الحكومة أن تضم كفاءات عالية لمساعدته ذلك أن الحكومة الحالية تضم وزراء يستحقون كل التشجيع، لكن يوجد منهم من يجب الاستغناء عن خدماتهم، لوجود كفاءات أخرى يجب البحث عنها. من أجل هذا أقول... من فضلكم...

الرئيس : من فضلكم... أرجع إلى الموضوع من فضلك.

السيد محمد بن حمو (يوصل) : لا نريد من أحد أن يعلمنا الديمقراطية أو الإسلام أو الأمازيغية، فنحن وطنيون أيضا.

فيما يخص برنامجكم، السيد رئيس الحكومة، أنقل لكم انشغال الشعب الجزائري، والذي مفاده ضرورة احتكاك الوزراء بالواقع الجزائري وشرحهم للشعب نوع المشروع الفكري والاجتماعي والاقتصادي والأخلاقي والديني، الذي يراد لهذا المجتمع.

أما عن فئة الشباب، التي تفوق نسبتها 70٪ من الشعب الجزائري، نقترح نحن في الجبهة الوطنية الجزائرية، تشكيل

افتتحت الجلسة في الساعة الرابعة

والدقيقة الثلاثين (مساء)

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

الجلسة مفتوحة.

نواصل المناقشة العامة، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد بن حمو، فليفضل.

السيد محمد بن حمو : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين والحمد لله رب العالمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وزراء الدولة، أصحاب المعالي،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أحبي من هذا المنبر، مناضلي الجبهة الوطنية الجزائرية وعلى رأسهم الرئيس موسى تواتي الذي استطاع بحنكته أن تسجل الجبهة الوطنية الجزائرية قفزة نوعية في عدد النواب، بحيث أصبح عددنا اليوم 15 نائبا، ما شاء الله، كما وكيفا وشكلا (ضحك)، حقيقة نحن في الجبهة الوطنية الجزائرية أشخاص شرفاء ومثقفون ومهذبون، ما شاء الله.

خيرة رجال الوطن بدءا من فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، إلى السيد أحمد بن بلة إلى المرحوم مصالي الحاج فهي تستحق صفة الولاية في أقرب الآجال، باعتبارها واجهة الجزائر وواجهة القبلة الغربية.

أما عن مدينة الغزوات، السيد الوزير، فلقد سبق وأن اتصلت بكم منذ حوالي يومين لأخبركم بأنه تم مؤخرا إنجاز مصنع للزفت يملكه خواص، وذلك بالقرب من المدارس، وأن الأمر يقتضي التدخل في أقرب وقت ممكن.

كما أتوجه إلى السيد عبد المالك سلال، وزير الموارد المائية، لأقول له يوجد سد بمدينة السواقي منذ حوالي 30 سنة ولا توجد به ولو قطرة ماء، فيجب أن يعلم السيد رئيس الجمهورية بهذا الأمر...

الرئيس : شكرا السيد محمد بن حمو، وأكرر القول إننا نتسامح في استعمال اللغة الأجنبية من خلال بعض الجمل أو الفقرات وهي بطبيعة الحال لا ترد في محضر الجلسة ولا تكتب في الجريدة الرسمية للمناقشات، أما إذا كان نصف التدخل باللغة الأجنبية، فلا، ذلك أن عددا كبيرا من النواب لا يحسنون اللغة الفرنسية ومن حقهم ألا يفهموها، والقانون واضح في هذا المجال، وشكرا.

أحيل الكلمة إلى السيد اليمين بلامي.

السيد اليمين بلامي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أما بعد،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي وزملائي النواب،
السلام عليكم ورحمة الله.

فيما يخص النقاط الأساسية المتعلقة بتجسيد مبادئ الحكم الراشد في الجزائر ومنها استكمال إصلاح العدالة، وتطوير مهام الدولة، وتأهيل المنظومة الإدارية، وترقية قطاع الاتصال

خلالها في مستوى كل بلدية مهمتها الاستماع إلى هذه الفئة والاهتمام بها، ذلك أن الشاب الجزائري يعتبر هاما جدا، إلا أنه حاليا، عندما يستيقظ في الصباح يفكر في الهجرة، ويفضل رمي نفسه في عرض البحر على أن يبقى في هذا البلد الذي أصبح يكرهه رغم أنه بلد جميل ونحبه، تحيا الجزائر، تحيا الجزائر... (تصفيق)، وعليه تقتضي الضرورة الاستماع إلى هؤلاء الشباب ومنحهم في ذلك الوقت الكافي، فنحن نبني ونشيد من أجلهم.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أرى ضرورة استجواب وزير العدل حافظ الأختام بخصوص قانون التهريب، الذي يجب سحبه. إنه كارثة، السيد الوزير. لقد أصبح بمثابة مرض نفسي في نفوس سكان كل من مغنية وتلمسان حيث أيعقل من أجل تهريب برميل مازوت، أو قطار بطاطا، يعاقب المهرب بالسجن مدة عشر 10 سنوات؟ إنه أمر، قد يؤدي إلى المتاجرة بالمخدرات، لهذا يجب سحب هذا القانون في أقرب وقت، وسن قانون آخر ضد الذين يقومون باختطاف الأطفال ويتجارون بأعضائهم، ذلك أن هذه الآفة تفوق آفة الإرهاب، وتتطلب الحكم بالإعدام، وسوف يبارك الشعب الجزائري هذا الأمر. كما يجب، السيد الوزير، أن نترك قضاة الموضوع وشأنهم. نحن لدينا قضاة ممتازين ينبغي علينا تشجيعهم، والعمل على تفادي تفكير القاضي في آخر كل سنة قضائية، فيما إذا سيبقى في مجلسه أو يحول إلى مجلس آخر. فلندع القضاة يعملون بهدوء لتحقيق العدالة الاجتماعية.

حقيقة تستخرج شهادة السوابق العدالية في دقيقتين بفضل استعمال وسائل الإعلام الآلي والأنترنت، لكن يبقى الشباب والشعب الجزائري بحاجة إلى قاض يحقق العدالة المنصفة.

أما فيما يتعلق بالمحامين، السيد الوزير، فيوجد حوالي 22000 محام عبر كل القطر الجزائري. فهم يشكلون قوة علينا ألا نهملها وذلك بالاستماع إلى انشغالاتهم واقتراح مشروع قانون يخصهم في أقرب الآجال.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أتوجه إلى السيد وزير البيئة والتهيئة العمرانية -الذي يعتبر وزيرا ممتازا وأحييه- وأنقل له انشغال سكان مدينة مغنية كونها بحاجة إلى نظام آخر أكثر نجاعة من النظام الحالي، باعتبارها مدينة الشجعان، أنجبت

وتطوير التكنولوجيات الحديثة في مجالي الإعلام والاتصال. وتقتصر الجبهة الوطنية الجزائرية في هذا المجال مجموعة من الاقتراحات نوردتها فيما يأتي :

1- إعادة الاعتبار للتخطيط الاستراتيجي البعيد المدى لقضايا التنمية الشاملة والنمو الاقتصادي.

2- إصلاح النظام المصرفي وتطوير دور المصرف المركزي للتحكم في المنظومة المصرفية، وتوجيهها بما يخدم الخطوط الكبرى للسياسة الاقتصادية، منعا لتكرار الإفلاس المصرفية المؤثرة التي حدثت في السنوات السابقة مع تجديد وتنوع وتوسيع الخدمات المصرفية اللازمة لضمان القدرة التنافسية للمصارف الجزائرية العامة والخاصة.

3- تسهيل إجراءات وشروط انسياب السيولة المصرفية للمؤسسات الاقتصادية والقضاء على أشكال الفساد المرتبطة بالتمويل والتي تؤدي إلى ارتفاع تكاليفه.

4- تحديث وتطوير وتأهيل المؤسسات الجبائية والجمركية، والحد من أشكال التهرب الجبائي والجمركي بتبسيط الإجراءات وإعادة النظر في معدلات الضرائب.

5- تطوير الإدارة المالية العمومية وتأهيلها في مستوى تحصيل الإيرادات ومستوى تخصيص النفقات العامة، وإعادة النظر في طرق إعداد ومناقشة وتنفيذ الميزانية العامة والميزانيات المحلية.

وهنا أعطي مثالا : تصل الميزانية الإضافية إلى المؤسسات العمومية في أواخر شهر نوفمبر مع أن تأشيرة المراقب المالي تغلق في 10 ديسمبر. وهنا يصبح صرف الأموال صرفا عشوائيا أو تقع فيما يسمى الممارسة المغلقة (L'exercice clos) .

6- تنظيم المنظومة التشريعية والإجرائية والموسساتية للاقتصاد الوطني، لترقية تنافسية انطلاقا من تبني استراتيجية تنمية القطاع الإنتاجي الوطني العام والخاص، وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، وترقية الشراكة الإنتاجية الأجنبية لا التجارية، كأن يأتي مستثمر من الصين لبيع الأحذية في الجزائر ونحن في حاجة إلى شراكة إنتاجية حقيقية.

والشؤون الدينية، فإن الجبهة الوطنية الجزائرية تضع مجموعة من الاقتراحات نوردتها كما يأتي :

1- التأهيل الوظيفي للموارد البشرية بقطاع العدالة، وضمان تكافؤ الفرص في مجال التوظيف بين الجنسين، حيث لوحظ وجود عوائق تقصي أحد الجنسين ازدادت استفحالا. ونؤكد هنا عدم اعتبار الخدمة الوطنية للرجال عاملا انتقائيا في الوظيفة العمومية وخاصة في العدالة والتعليم العالي والإدارة العمومية.

2- احتواء ظاهرة الرشوة بالمزيد من تقليص الإجراءات وشفافية القوانين، وتحسين مستوى الحياة من خلال رفع مستويات الأجور بالقطاع العمومي.

3- ترقية الخدمة القضائية من حيث إجراءاتها ومدتها ومصادقتها التنفيذية.

4- تطوير وظيفة الدولة وهيئاتها المحلية والإقليمية في مجال ضمان الأمن داخل المدن الجزائرية، فقد ازدادت الحوادث التي تخل بأمن الأشخاص وممتلكاتهم.

5- إدخال الإصلاحات الضرورية على قانوني الولاية والبلدية بصورة تسهم في توازن الصلاحيات وتقليص المنازعات، وحماية إرادة الناخبين خاصة، احتراماً لمبدأ سلطة الشعب فوق كل السلطات.

6- تطوير قطاع الإعلام والاتصال وتوسيع قنوات البث الفضائي وفتحها للخواص لاحتواء اهتمامات مختلف شرائح المجتمع وفئاته على غرار العديد من الدول.

7- تطوير وظيفة الشؤون الدينية وخاصة في المجال الأخلاقي والعقائدي، وحماية الوحدة المذهبية للأمة في الجزائر على المذهب الملكي، والانفتاح على المذاهب الأخرى منعا من تشتيت الأمة مذهبيا.

أما فيما يخص الإصلاحات الاقتصادية، فتؤكد الجبهة الوطنية الجزائرية على أهمية إصلاح المنظومة المصرفية والارتقاء بإدارة المالية العمومية، وتأهيل وتنمية منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، وترشيد السياسة الطاقوية،

6- تطوير قطاع السياحة وتنوع خدماته لتنمية السياحة الداخلية والخارجية.

هذا وللجهة الوطنية الجزائرية اقتراح آخر يخص البحث العلمي، والذي لا يمكن أن نتحدث عنه ما لم يضمن هذا البحث ويخرج من أدرج المخابر ليدخل ساحة البحث التطبيقي. ولن يتأتى هذا إلا بوضع...

الرئيس : شكرا السيد اليمين بلامي، وأحيل الكلمة إلى السيد عمر وزاني، فليتفضل.

السيد عمر وزاني : شكرا السيد الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
أتقدم لكم بالتهاني الخالصة متمنيا لكم التوفيق في مهامكم النبيلة.

السيدات والسادة الوزراء،

الأخوات والإخوة النواب،

السادة أعضاء الطاقم الإعلامي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الحكومة،

يشرفني أن أتقدم إليكم وإلى الطاقم الحكومي الذي ترأسونه، بالتهاني الخالصة وتمنياتي الطيبة بالتوفيق في أداء مهامكم النبيلة، وذلك بمناسبة إحرازكم ثقة فخامة رئيس الجمهورية في تولي تسيير شؤون البلاد. كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى كافة مواطني ولاية المدية، الذين منحوني ثقتهم في قائمة جبهة التحرير الوطني، أثناء الانتخابات التشريعية ليوم 17 مايو 2007. أشكر الجميع وأسأل الله أن نكون في مستوى هذه الثقة.

السيد الرئيس، يتميز البرنامج الذي تفضلتم بعرضه على مجلسنا الموقر بالشمولية، حيث تطرق إلى جميع القطاعات، وطرق كافة ميادين العمل عبر كامل التراب الوطني. وإنني بهذه المناسبة، السيد الرئيس، أزكي هذا البرنامج، كما يسعدني أن أعبر عن ابتهاجي لما يشمله من اهتمامات كبرى سواء أكان ذلك في المستوى الثقافي أم الاجتماعي أم التنموي أم التربوي.

7- تبني استراتيجية استعجالية لترقية القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي ضمن مسار استخلاف الثروات البترولية والغازية غير المتجددة، في الفروع التي يتميز فيها الاقتصاد الجزائري بمزايا تنافسية.

8- ترقية منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإعادة الاعتبار لدور الصناعات والمهن والحرف التقليدية، من خلال أشكال جديدة من الدعم والتحفيز، وطرق أقل تكلفة لتمويل الاستثمارات في هذه المجالات.

9- ربط الحركة الاقتصادية بضوابط التنمية المستدامة للحفاظ على الموارد الاستراتيجية وحماية البيئة والمحيط.

10- رسم سياسة وطنية لاستخدام التكنولوجيات الحديثة، وتنمية اقتصاد المعرفة، ورفع المقدرة الوطنية للتحكم في التقنيات الحديثة وتطويرها.

أما عن قطاع تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، فتقترح الجبهة الوطنية الجزائرية ما يأتي :

1- اتخاذ إجراءات سريعة لحماية الموارد الزراعية الاستراتيجية في شمال الجزائر من الزحف العمراني والصناعي، سواء أكانت هذه الموارد أراض زراعية أم مياه جوفية أم غابات وسواحل.

2- حماية الموارد الزراعية السهبية والصحراوية، وتطوير الزراعات التي تتناسب مع تلك المناخات.

3- وضع مخطط معماري جديد يضمن ارتباط التوسع العمراني بنمو المساحات الخضراء، والتفريد بضوابط حماية الأراضي الزراعية، والتوسيع في المناطق الواسعة بالجزائر.

4- ضمان التنمية الجهوية والمحلية المستدامة المتوازنة من خلال إقامة مدن ومناطق حضرية عبر التوسع العمراني المناسب لاحتواء الكثافة السكانية وتوسيعها، خاصة في الهضاب العليا.

5- استكمال مشروع تنمية الهضاب العليا في إطار ضوابط التنمية المستدامة، والحفاظ على البيئة والموارد الزراعية.

عندما نتناول طرح انشغالات المواطنين الذين عاهدناهم، أيام الحملة الانتخابية، بنقل اهتماماتهم بأمانة وفي الإطار القانوني إلى المستوى المركزي.

في موضوع التعليم، السيد الرئيس، تجدر الإشارة إلى أن تلاميذ ولاية المدية القاطنين بالأرياف كتلاميذ نواحي عين بوسيف، وتابلاط، والسواقي، وقصر البخاري، وسي المحجوب، وأولاد بوعشرة، يتحملون مشاق الذهاب إلى المدرسة مشيا على الأقدام...

الرئيس : شكرا السيد أمير وزاني، وأحيل الكلمة إلى السيد لزرق بطاهر.

السيد لزرق بطاهر : بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله. سيادة رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، معالي الوزراء، السيدات والسادة النواب، السادة رجال الإعلام، أيها الحضور الكرام،

يسعدني من هذا المقام -أصالة عن نفسي ونيابة عن مواطني ولاية غليزان، الولاية المجاهدة، الذين حملوني أمانة تمثيلهم أمام منبركم التشريعي -أن نبارك لكم الثقة التي وضعها فيكم السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة للمرة الثانية، وأقول إن برنامجكم هو امتداد للبرنامج السابق وهو مستمد من برنامج السيد رئيس الجمهورية، وإن كل المترشحين الأحرار -أنا مترشح حر من ولاية غليزان- يشكلون اليوم في المجلس الشعبي الوطني مجموعة برلمانية تتكون من 33 عضوا أي 33 برنامجا، مما يعني أن لكل مترشح حر برنامج خاص به. علما أنه لتقريب المفاهيم وجدنا كل مشاريعنا وبرامجنا التي قدمناها خلال الحملة الانتخابية للتشريعية تساير برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية. ثم وجودنا هنا بالمجلس، ليس للكلام فقط، بحيث اصطدنا بوجود من هم ضد الأحرار ويقول إن هناك خلافا وصراعا بشأن النواب الأحرار مع أن لكل نائب هنا بالمجلس مستوى، ونحن كلنا اليوم بصدد مناقشة برنامج حكومة قدمه السيد رئيس الحكومة، ومنحنا الشعب ثقته، والحمد لله،

كما أنه، السيد الرئيس، بما تضمنه البرنامج في جزئه الأول في موضوع "الحكم الراشد" من استكمال لمسار الإصلاحات والعصرية، وتأهيل الوظيفة العمومية، وإصلاح المنظومة المصرفية، وتعيين النشاط الاقتصادي والاهتمام بالسياسة الطاقوية، وتطوير تكنولوجيا الإعلام، والتنمية المستدامة والبيئة وتهيئة الإقليم، إلى جانب ميادين أخرى لها عظيم الفائدة متى تم التوصل إلى التنفيذ، وسيتم التنفيذ، إن شاء الله.

السيد الرئيس، يعاني الطلبة وخريجي الجامعات وحاملي شهادات التأهيل، الكثير لما يتعرضون له من انتظار لمجهول؛ فلا عمل ولا توظيف ولا دخل لكسب قوتهم، ولا مستقبل يأملون الوصول إليه. وعليه، لا بد، السيد الرئيس، من عناية لهذه الشريحة، وذلك ما تأكد لدينا من اهتمامكم بها، إن شاء الله.

السيد الرئيس، يعد موضوع الغاز الطبيعي أمرا مهما جدا ينتظره معظم سكان الجهات النائية بولاية المدية. لذا نرجو من مساعيكم الحميدة أن ينعم بذلك السكان المحتاجون.

السيد الرئيس، يقلق مشكل الماء الصالح للشرب معظم سكان المناطق الريفية بولاية المدية. فهم ينقلون هذه المادة الحيوية بوسائل بالية جدا بواسطة الدواب، أو معتمدين على أطفال صغار السن وهم يحملون الماء في صهاريج بلاستيكية في البرد وفي الحر، وفي الأحرار، وهم حفاة عراة.

السيد الرئيس، فيما يخص قطاع الشؤون الدينية، لقد أصبحت الفتاوى التي يطلقها المشعوذون من خلال إدخال أفكار هدامة في أوساط الشباب، والتي ظهرت في إحدى الجهات من وطننا، حيث ينكر ناشروها الصوم والصلاة، ولا يحترمون المحارم، ولا يؤمنون بيوم الحساب والعقاب، ولا بيوم البعث، ويفتون بعدم وجوب صلاة الفجر وعدم وجوب صلاة الشفع والوتر، إضافة إلى فهم آخر في كيفية الوضوء، كلها عوامل تهدف إلى بليلة أفكار الشباب، وتقتضي تجنيد رجال الدين عندنا لدحر دعاوى هذه الجماعات وأفكارها وليسلم الفقه الإسلامي من هذا التحريف.

السيد الرئيس، تجعلنا فرصة وجودكم في المجلس لمناقشة برنامج حكومتكم الموفقة -إن شاء الله- نشعر بالراحة، خاصة

السيد رئيس الحكومة، من خلال قراءتي المتأنية للبرنامج المعروف علينا للمناقشة، سجلت الملاحظتين الآتيتين :

- 1 - وجود أفكار إيجابية كثيرة نتمناها.
- 2 - الإصلاحات الواردة فيه، مادية وتقنية ولم تشمل العنصر البشري من جانبه الأخلاقي، والذي يعد حجر الأساس في كل عملية إصلاح.

السيد الرئيس، يحتاج نجاح أي برنامج تنموي إلى مناخ مناسب، ووفرة مالية، ووفرة في المواد الأولية، وإطارات كفأة ونزيهة، ويد عاملة كفأة ونزيهة، ودراسات جيدة، ومتابعة صارمة، ومباركة شعبية.

إلا أن برنامجكم، السيد الرئيس، سينفذ في مناخ يتسم بجملة من الأزمات :

1- أزمة أخلاقية، حيث نلاحظ انتشار كثير من الانحرافات في المجتمع، أهمها الكذب والمراوغة والرشوة والمخدرات والخمر...

2- أزمة قيمية، بحيث نلاحظ تخلي مجتمعنا عن حب الوطن، وحب الإسلام، وحب اللغة العربية، وحب التعفف، ومناصرة المشاريع الخيرة، والمروءة.

3- أزمة ثقة بين الحكومة والشعب، وبين الحكومة والأحزاب السياسية، وبين الأحزاب السياسية.

والسؤال المطروح هو : كيف سيعالج برنامجكم هذه الأزمات؟

السيد الرئيس، تتم معالجة أزمة الأخلاق عن طريق إعداد خطة شاملة ومتكاملة يشارك في تنفيذها بصفة خاصة كل مؤسسات الدولة، المسجد والتلفزيون والإذاعة والمؤسسات التربوية والجامعية والأمن وكل الغيورين على هذا الوطن.

وتحتوي هذه الخطة على مرحلتين :

- 1- مرحلة تحسيس واسعة بخطورة الانحرافات الأخلاقية وانعكاساتها على المجتمع. وهنا يجب تخويف الناس من رب العالمين، لأننا مسلمون. ولعل أهم مؤسسة بإمكانها أن تقوم بهذا الدور بنجاح، هو المسجد لما يؤديه من دور مهم جدا في المجتمعات الإسلامية، بحيث يساهم في حل كثير من المشاكل والأزمات.

ونشكر كل من منح ثقته في المجموعة البرلمانية للأحرار، وفي مجموع السيدات والسادة النواب، لأننا نمثل الشعب الجزائري. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، وفيما يخص برنامج رئيس الحكومة، أتطرق إلى مسألة إصلاح العدالة، خصوصا إلى قضية التحكيم الدولي أو التحكيم التجاري، لأننا لاحظنا أنه عندما يريد المستثمر الأجنبي إبرام عقود مع شركات جزائرية أو مع الدولة الجزائرية، يقترح التحكيم في دول مجاورة مثل تونس، مع أن الجزائر دولة ديمقراطية وحرّة. لذا نقترح تكوين قضاة في مجال التحكيم الدولي. ثم إن إصلاح العدالة، لا يعني تغييب القضاة - استسمح السيد رئيس الحكومة- وإنما يعني وجود عدالة قوية، قاض شجاع وأحكام جيدة لا تتبعث على الكمية بل على النوعية. فنحن بحاجة إلى النوعية وليس إلى الكمية لأننا...

الرئيس : شكرا السيد لزرقي بطاهر، وأحيل الكلمة إلى السيد بوزيد شيباني.

السيد بوزيد شيباني : بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زملائي النواب،

السادة رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله.

أتوجه من هذا الموقع بجزيل الشكر، إلى مواطني ولاية أم البواقي وخاصة مواطني بلدية عين الفكرون، الذين دعموا قائمة حركة مجتمع السلم.

كما أستغل هذه الفرصة لأقول لزملائي النواب إن الله، وهو صاحب الفضل الأول، قد أكرمكم بمناصب ضمنتم من خلالها سعادة دنيوية بأوسع معانيها، فاشكروا الله على أن يكون الشكر بالاستقامة وخدمة البلاد والعباد، واعلموا أن التغيير يبدأ من هنا ومن كل واحد منا.

"إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم". فلنكن قدوة حسنة.

هاتف نقال، فيجيبه بالرفض على أساس وجود تعليمية تحث على ترشيد النفقات، وللعلم، كان الهاتف النقال، سنة 2003 بمثابة لعبة عند بعض الصغار.

إذا كان رئيس البلدية لا يستطيع أن يقوم بهذه الأمور البسيطة، فمن العيب أن نقول عنه إنه الرجل الأول في البلدية. هذا ولدي بعض المطالب :

1 - إلغاء المرسوم...

الرئيس : شكرا السيد بوزيد شيباني، وأحيل الكلمة إلى السيد بن عبد الله حساني.

السيد بن عبد الله حساني : شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أعبر من على هذا المنبر، عن اعتزازي وشكري لكل سكان ولاية غليزان على الثقة التي وضعوها في شخصي، واختياري لتمثيلهم ونقل انشغالاتهم، ونسأل الله أن يوفقنا لما فيه الخير.

سيدي رئيس الحكومة،

تبين لنا من خلال تفحص برنامج الحكومة، الذي تفضلتم بعرضه أمام هذا المجلس الموقر قصد مناقشته وإثراءه، أنه تناول وشمل مختلف الميادين والقطاعات مجسداً بذلك ما ورد في برنامج رئيس الجمهورية. وعليه، فإن برنامجكم قد تناول محاور عديدة، ناقشها أغلب الزملاء بمختلف انتماءاتهم السياسية. إلا أنني، ومن خلال مداخلتني هذه، سوف أحاول أن أعرج على أهمها، لاسيما في المسائل الآتية :

1- قطاع العدالة :

سيدي الرئيس، نعتقد أن إصلاح العدالة لا يعني الإسراع في الفصل في الملفات المطروحة أمام دور القضاء، وأن تحقيق ذلك

وعليه، وجب الاهتمام بالإمام، وأقترح سن قانون خاص به. وحتى تتحقق القدوة يجب على المسؤولين الكبار في الدولة كرئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء والولاة أن يقوموا بهذا التحسيس عبر وسائل الإعلام المختلفة وحتى في المساجد، على أن تدوم مرحلة التحسيس هذه أشهر عديدة. وكلنا يتذكر الحصة التي كان يقدمها فخامة الرئيس التونسي الراحل، لحبيب بورقيبة رحمه الله، تحت عنوان: من توجيهات الرئيس، والأثر الذي خلفته في المجتمع التونسي.

2- مرحلة الردع، أي التخويف من القانون واسترجاع هيبة الدولة.

أما معالجة أزمة الثقة، فتتطلب الصدق والشفافية والالتزام بالوعود والاتفاقات.

أما فيما يخص إصلاح مهام الدولة وتنظيمها فأثمن ما ورد في باب تعزيز دولة القانون من إجراءات، إلا أن مشكلتنا، لا تكمن في القوانين وإنما في عدم تطبيقها على الإطلاق أو تطبيقها بانتقائية.

كما أثمن ما ورد من إجراءات في باب تجديد الإدارة المحلية وتحسين أنماط التسيير المحلي، غير أنني أريد أن أؤكد ضرورة مراجعة - بطريقة متوازنة - العلاقة بين الدائرة والبلدية، ذلك أن رئيس البلدية اليوم، عند ممارسة مهامه، يحس وكأنه طفل صغير أمام القيود المفروضة عليه.

إضافة إلى أن كل مراسلات البلدية يجب أن تمر حتما عبر الدائرة حتى أن بعض رؤساء الدوائر يزعجون حينما يرسل رئيس البلدية جهة معينة دون المرور بالدائرة.

وفي بعض البلديات، لا يستطيع رئيس البلدية أن يمنح مساعدة مالية لمسعف ما، إلا بموافقة رئيس الدائرة.

وتصوروا، السيد رئيس الحكومة، لاقتناء هاتف نقال يجب على رئيس البلدية أن يطلب ترخيصا من السيد الوالي!! وكمثال على ذلك، رئيس بلدية يفوق عدد سكانها 60 000 نسمة، وبميزانية مريحة، يطلب في سنة 2003 ترخيصا من السيد الوالي لاقتناء

ما يحدث في مستوى ولاية غليزان التي تضم 38 بلدية أغلبها ذات طابع ريفي وفلاحي، إلا أنه لم تخصص لها الحواجز المائية لتشجيع زراعة الخضر والفواكه. كما أنها تشتكي نقصا فادحا في دعم الفلاحين بالعتاد، وأن قضية تحويل أموال مجموعة من الفلاحين إلى وجهة مجهولة، لدليل كاف على ذلك.

كما يتساءل فلاحو بلدية منداس والبلديات المجاورة لها عن مصير مشروع بناء المخزن الجديد للحبوب، الذي حولت تجهيزاته ومواد البناء المخصصة لذلك الغرض، إلى وجهة غير معلومة.

3- قطاع الري والموارد المائية :

سيدي الرئيس،

إن برنامجكم في هذا الخضم يبشر بالخير، إلا أن بعض مشاريع بناء السدود لم يخطط لها بصفة دقيقة ومحكمة، ودليلنا في ذلك مشروع إنجاز سد "جديوية" بولاية غليزان، الذي يعد نقمة على المنطقة لاعتبارات عديدة منها القضاء على أراضي فلاحية خصبة وشاسعة، مع تعريض حوالي ألف سكن للزوال، بل دواوير بأكملها تابعة لبلديتي أولاد يعيش، وجديوية، لذا نرى فكرة تحويله ممكنة، وفي وعاء أفضل وأقرب للوعاء الأول.

4- قطاع الأشغال العمومية والطرق :

سيدي الرئيس،

يستبان أن برنامجكم في هذا الشأن طموح جدا، لكنه لم يراع...

الرئيس : شكرا السيد بن عبد الله حساني، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد المالك لكحل، فليتنفضل.

السيد عبد المالك لكحل : شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السادة ممثلي الصحافة الوطنية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا يعني أننا قطعنا شوطا كبيرا، لأن أغلب الملفات تم الفصل فيها أمام المحاكم والمجالس القضائية بموجب أحكام غيايبية وغير وجاهية، خاصة في المواد الجزائية، الأمر الذي زاد من معاناة المتقاضين، ولاسيما الذي يكون مركزه ضحية، ويبقى ينتظر تنفيذ تلك الأحكام ليستفي حقوقه.

كما أن أغلب القضايا المدنية ترفض أو لا تقبل من حيث الشكل وذلك نظرا إلى الضغط الرهيب الذي فرضته التعليمات الوزارية على القضاة، هؤلاء الذين أصبحوا مجبرين على الفصل في أكثر من عشرات الملفات المعقدة في مدة أقصاها لا تتجاوز الشهرين، وفي جلسات لا تتجاوز الأربع، الأمر الذي ترتب عليه إهدار حقوق المتقاضين، والمساس بحقوق الدفاع، لأن التعليمات أصبحت تسمو على القانون رغم أن القاضي المدني هو قاضي سلبي يتقيد بطلبات الخصوم، وأن الخصومة القضائية هي ملك للخصوم كما يعلمه جيدا دارسو القانون. والعمل بالتعليمات في اعتقادنا سيدي رئيس الحكومة، يعتبر نكولا وامتناعا عن أداء العدالة.

سيدي الرئيس،

لقد سبق لفخامة رئيس الجمهورية القاضي الأول في البلاد والنقيب الشرفي للمحامين أن أكد ضرورة عدم إقصاء هيئة الدفاع وذلك بإنشاء مدرسة وطنية لتكوين المحامي، إضافة إلى وجوب إعادة النظر في قانون تنظيم مهنة المحاماة، الذي لم يسطع عليه النور بعد، ومنتظر بشغف عرضه على هيئة المجلس الموقر لمناقشته.

إذن، سيدي الرئيس، أقترح على سيادتكم في هذا الشأن استبعاد التعليمات في ظل وجود قوانين مكتوبة، ومبادئ قانونية، وأخرى قضائية متعارف عليها، وذلك لتجنب المساس بحقوق المتقاضين وحقوق الدفاع وحتى استقلالية القضاة.

2- قطاع الفلاحة :

سيدي الرئيس،

يعد برنامجكم المعروف للنقاش اليوم أمام هيئة المجلس، نفس البرنامج الذي عرضته الحكومة السابقة. إلا أننا ومن خلال آلية تطبيقه في أرض الواقع، استباننا لنا تجاوزات عديدة وانتهاكات من قبل المكلفين بتنفيذه. ونأخذ على سبيل المثال

إلى الطلبات المتزايدة، خصوصا البناء الريفي الذي أثبتت التجارب فعاليته، حيث تمكنت ولاية الشلف، على سبيل المثال، من تنفيذ 12000 وحدة سكنية وهو عمل نثمه، ورقم مشجع جدا لتثبيت سكان الأرياف بأراضيهم، والحد من النزوح الريفي. وعليه، نقترح المضي قدما في توفير حصة إضافية وذلك باستكمال الأشطار المتبقية غير المدفوعة بعد.

وفي السياق نفسه، تجدر الإشارة إلى نقطة رئيسية وخطيرة في ذات الوقت، حيث يعاب على برنامج الحكومة عدم إدراج ملف البناءات الجاهزة كأولوية حيوية، لأن البناءات الجاهزة منتشرة في كل الولايات سيما منها المتضررة من الزلازل كالشلف ويومرداس. وأن هذه البناءات تشكل خطرا كبيرا على صحة المواطن، نتيجة مادة "الأميونت" التي تسبب مرض السرطان، وأن ولاية الشلف، لسوء حظها رائدة في هذا المجال، وذلك حسب آخر تقارير للمنظمة العالمية للصحة.

وفي هذا الإطار، نلتبس منكم الأخذ بعين الاعتبار هذا الملف وإدراجه في الأولويات وذلك بإرادة سياسية حقيقية وصادقة وتخرجه من هذه القوقعة. وتذهب به إلى التجسيد كحل مناسب وعادل ومنصف.

3- المحور الثالث، ويتعلق بالصيد البحري :

يعتبر هذا القطاع مهما جدا إلى أبعد الحدود ويحتاج إلى رعاية مركزة. علما أن الشريط الساحلي الجزائري يتجاوز 1200 كلم...

الرئيس : شكرا السيد عبد المالك لكحل، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر دريهم، فليتنفضل.

السيد عبد القادر دريهم : شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي رئيس المجلس،

سيدي رئيس الحكومة،

معالي الوزراء،

إخواني النواب،

السادة رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أغتنم هذه المداخلة لأعبر مرة أخرى عن شكري وتقديري وامتناني لكل سكان ولاية الشلف على الثقة التي حظيت بها، وسأكون، بإذن الله، عند حسن ظنهم وذلك بنقل انشغالاتهم بكل أمانة وفي حدود الإمكان.

سيدي الرئيس،

سأقتصر في مداخلتني على أربعة محاور أخصها في الآتي :

1- المحور الأول ويتعلق باستكمال مسار إصلاح العدالة وتعزيزه.

لقد اطلعنا على مضمون هذا المحور الحساس من خلال نسخة من البرنامج المقدم للمطالعة وكذا العرض الذي تقدم به السيد الرئيس المحترم. واقتصر هذا المحور - مع الأسف - على القاضي، وانتهى بإصلاح السجون دون أن يحمل في طياته أية إشارة إلى هيئة الدفاع.

علما أن السيد رئيس الجمهورية، أكد في الندوة الوطنية الأولى للمحامين ضرورة إنشاء مدرسة وطنية للمحامين على غرار المدرسة الوطنية للقضاة، وكذا ضرورة سن قانون ينظم مهنة المحاماة والذي مازال حبيس الأدرج منذ مدة، ونحن نتساءل: لماذا، سيدي الرئيس، رغم كل المطالب والمسااعي المضنية؟

أضف إلى ذلك مشكل كبير يعانیه كتاب الضبط، الذين يعتبرون الركيزة الأساسية في العمل القضائي والإداري، كونهم الشركاء الحقيقيين في السير الحسن للعدالة، إلا أنهم مهمشين إلى أبعد الحدود.

وفي ظل هذا التهميش الرهيب الذي يعانونه سواء من الناحية الاجتماعية أو المهنية، فهم بذلك محل اهتمام. تصوروا سيدي الرئيس، يتقاضى كاتب الضبط حوالي 15٪ إلى 20٪ مما يتقاضاه القاضي، وهو يتساوى معه في الأعباء والمسؤوليات، سيما الجزائرية منها.

لهذه الأسباب، نلتبس منكم الأخذ بعين الاعتبار هذه الانشغالات.

2- المحور الثاني ويتعلق بالسكن :

لقد بذلت جهود كبيرة في هذا الإطار، إلا أنها غير كافية بالنظر

سيدي رئيس الحكومة،
بصفتنا نوابا، فإننا ننقل انشغال ومشاكل المواطن، وشيء
جميل أن تنقل تدخلات النواب إلى المواطن عبر التلفزيون.
ولكن توجد فئة من المواطنين لها الحق في معرفة ماذا يحدث
في بلدها، ألا وهي فئة الصم والبكم.

سيدي رئيس الحكومة،
لا بد من إعادة الثقة بين المواطن والمسؤول، وتأتي هذه الثقة
بالصراحة وبالصراحة فقط، وخير دليل على ذلك، عملية
الاستفتاء لصالح المصالحة الوطنية. فالشعب الجزائري لما
خاطبه رئيس الجمهورية وبكل صراحة، وألتمس الصدق في
كلامه، استجاب للنداء رغم أن الجرح كان عميقا وعميقا جدا.
وهنا أعرف أناسا صوتوا لصالح المصالحة الوطنية والدموع
تسيل من عيونهم.

سيدي رئيس الحكومة،
إذا تكلمت عن ولايتي، أي ولاية الشلف، فلا أريد أن
أعيد طرح الانشغالات نفسها التي طرحها زملائي النواب
سواء في عهدة 1997 أو 2002 أو في هذه العهدة، إلا أنني
أقول أمرا يستوجب التوقف عنده، خاص بولاية الشلف،
وهي أن الكارثة الطبيعية التي أصابت الشلف في سنة
1980 (أي زلزال الأضنام آنذاك) لم تأخذها الحكومات
المتعاقبة منذ سنة 1980 بشكل جدي إلى أن أصبحت
الحلول المؤقتة، حلول دامت حوالي ربع قرن، أي أكثر من
25 سنة، حلولا دائمة...

الرئيس : شكرا السيد عبد القادر دريهم، وأحيل الكلمة إلى
السيدة خميسة قرقور، فلتتفضل.

السيدة خميسة قرقور : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله
الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

سيدي رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية أن أشكر كل "الشلفاويات" و "الشلفاويين" على
الثقة التي منحوها في شخصي، وفي الجبهة الوطنية الجزائرية.

إننا اليوم نناقش برنامج الحكومة كما ينص على ذلك الدستور،
وأرى أن عدد محاور هذا البرنامج أربعة وليس ثلاثة، وهي :

1- المصالحة الوطنية بين كل الجزائريين.

2- تعزيز الدولة وعصرنتها في خدمة المواطنين.

3- مواصلة حركية التنمية.

4- ترقية سياسة اجتماعية وثقافية في مستوى تطلعات شعبنا
وطموحاته.

1- إذا تكلمنا عن المصالحة الوطنية، فإنها ستظل متداعية ما
لم يتم اجتثاث بذور الإحباط بشتى أشكاله في مجتمعا.
وستظل مكافحة الفساد مهمة عظيمة تقع على عاتق الدولة.
كذلك لا بد من مواصلة - وبكل صرامة - محاربة بقية الآفات
الاجتماعية، بما فيها الامتيازات بغير حق والمحسوبية
والمحاباة والمساس بأموال الدولة، وأن شعار الجبهة الوطنية
الجزائرية في هذا الإطار، هو: "الجزائر لكل الجزائريين".

2- أما عن تعزيز الدولة وعصرنتها في خدمة المواطنين، فترى
الجبهة الوطنية الجزائرية، بحكم المنطق والتجربة، أن الذي يخدم
المواطن هو الشخص الذي يختاره هذا المواطن، ويكون محل
ثقتهم، وأقصد بذلك المنتخب الحقيقي. ثم يأتي دور الموظف.
وكما نعلم، يعتبر الموظف نفسه دائما موظفا لدى الدولة، لا عند
الشعب (وهنا أشهد على كلامي بعبارة يردددها الكثير من
الموظفين للمواطنين وهي: "راني خدام عند الدولة وليس عندك")
وهذا المنطق، لا بد، لا بد، لا بد من إعادة بسط سيادة القانون على
كل الجزائريين والجزائريات، بمختلف فئاتهم، لئتم بذلك استرجاع
هيبة الدولة. ولا يحدث ذلك دون استكمال إصلاح العدالة، الذي
قطع بدوره مراحل معتبرة، لكنها تبقى ناقصة. علما بأن نضالنا
في الجبهة الوطنية الجزائرية، وفي هذا الإطار، يكمن في النضال
من أجل العدل والعدالة الاجتماعية.

أما المحورين الأخيرين أي (مواصلة حركية التنمية، وترقية
سياسة اجتماعية وثقافية) فلا بد من بناء اقتصاد وطني أكثر
صلابة وأكثر قدرة على المنافسة، ولن يتأتى ذلك إلا عندما
نستثمر الفكر أو العقل الجزائري.

متى يعاد فتح وتسيير 13 مؤسسة عمومية واقعة بالبرواقية والمغلقة منذ سنة 1991، والتي تم تسريح عمالها البالغ عددهم 6000 عامل أي أب عائلة، وفقدان 10 ملايين سنتيم سنويا لميزانية البلدية؟

- لم تستقر مؤسسة البناء (Snmc) التي يرتبط نشاطها بالبناء، وهو قطاع دائم يستحيل توقيفه عالميا. من أي مشروع أو إعادة تأهيل أو إنعاش اقتصادي.

- متى ينطلق أو يفتح الطريق الوطني رقم 64 الرابط بين ولايتي المدينة والبلدية مرورا ببلدية العمارة لفك العزلة على سكانها؟

وفي الأخير، أرجو، سيدي الرئيس، إعادة النظر في تعديل ما يتعلق بالانتخابات المحلية، الذي ربما لا تحمد نتائجه ونصبح في عسى وعسى، أو (مصائب قوم عند قوم فوائد). فالرجاء إعادة النظر بتمعن.

وفقني الله وإياكم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا السيدة خميسة قرقور، وأحيل الكلمة إلى السيد إبراهيم مسعي، فليفضل.

السيد إبراهيم مسعي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

معالي الوزراء،

السادة النواب،

الأ أسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتوجه بادئ ذي بدء بالشكر الجزيل إلى مواطني ولاية تبسة على الثقة التي وضعوها في شخصي المتواضع، لأنقل انشغالاتهم بكل صدق وأمان، إلى السلطات المركزية.

أبدأ تدخلني هذا ونحن بصدد مناقشة برنامج الحكومة المستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، والذي يعد برنامجا طموحا وشاملا، ركز على جانب مهم يتمثل في المصالحة الوطنية، التي ترمي إلى استتباب السلم والأمن اللذين يشكلان الشرطين الضروريين لتنفيذ

أولا وقبل كل شيء، أتقدم بتحياتي الخالصة إلى كل سكان ولاية المدية على الثقة الكبيرة التي وضعوها في شخصنا والتي منحوني إياها، واختيارهم قائمة الحركة الوطنية للأمل راجية من المولى عز وجل أن يوفقنا في خدمتهم.

سيدي رئيس الحكومة،

المشاكل عديدة ومتعددة والتساؤلات أكثر منها، ولكن الأولوية للتي هي بالبذلة الحمراء في طريقها إلى المقصلة ثم إلى أقلهم ضررا.

أتطرق مباشرة إلى بعض انشغالات مواطني ولاية المدية، وأول قضية بين يدي قضية منطقة المدية (الجزائرية للمياه). فقد بدأت أشغالها منذ 23 سنة لأوجه سؤالي في ذلك إلى السيد وزير الموارد المائية الذي نتأسف لعدم حضوره معنا، كوحدة ثم ترقى إلى منطقة في سنة 2002 أي أصبحت مدرسة تعليمية في هذا المجال، وتضم 3 محطات تابعة لولايات المدية والبلدية وتبازة يسيرها 40 مؤطرا و 1346 عاملا موجودين في مستوى المحطات بمبلغ مليارين سنتيم والذي يسهم في ميزانية الولاية.

إذن، بناء على المرسوم رقم 361/02 المؤرخ في 2002/10/31 القاضي بحل المؤسسة، والذي ترك أثرا بالغا في نفوس العمال، والإطارات التي تعتبر من خيرة الإطارات في مستوى الوطن، نلتمس من معالي وزير الموارد المائية إعادة النظر في هذا القرار بعد الدراسة الوافية لإعادة الثقة في نفوس العمال والإطارات وإعطاء المنطقة المكانة التي تستحقها.

بالنسبة إلى قطاع الصحة :

من الدوائر الأكثر كثافة سكانية في مستوى الولاية دائرة سيدي نعمان، والتي يقدر عدد سكانها ببلدياتها الثلاثة، سيدي نعمان وبوشراييل وخمس جوامع ب 53523 نسمة، وتفتقد إلى مستشفى بجميع أقسامه، حيث ينتقل المرضى إلى المستشفيات المجاورة، وأحيانا لا يصلون.

أما في الجانب الاقتصادي، ولضيق الوقت، وفيما يتعلق بالمعضلة الاقتصادية، أطرح الأسئلة الآتية :

- متى ينطلق تشغيل مصنع الآجر ببوقرول؟

- العمل على التهيئة العمرانية والاعتناء بالجانب الجمالي لل عمران.

- إحداث مشاريع استثمارية من شأنها أن تعود بالفائدة على المواطن بصفة عامة.

- رفع القيود والعراقيل على فئة الشباب الذين استفادوا ويستفيدون القروض الناجمة عن البرامج المتعلقة بدعم الإنعاش والنمو الاقتصادي.

- إعادة الاعتبار لمطار تبسة، الذي يحتوي على كافة المواصفات الدولية، فهو مطار من أحدث المطارات، إلا أنه أصبح لا يؤدي الخدمة المنوطة به، ولم تعد تهبط به الطائرات إلا ثلاث مرات في الأسبوع. علما أن حركة الإقبال عليه دؤوية ومطلوبة. كما أن حجاج المنطقة يضطرون إلى الذهاب إلى الحج، عن طريق مطار عنابة أو قسنطينة أو حتى مطار الجزائر العاصمة، ومنهم من يتعرض إلى حوادث مرور في الكثير من المرات، قد تؤدي بحياتهم.

- إعادة الاعتبار إلى خط السكة الحديدية الرابط بين مدينتي تبسة وعنابة، خصوصا ونحن بصدد الخط الجديد الرابط بين ولايتي تبسة والمسيلة مرورا بمدينة مرصد والعيونيات.

- تزويد المناطق الريفية بالكهرباء.

- فتح المسالك في المناطق النائية، وتعبيد الطرقات الرابطة بين المداشر والقرى والدواوير، لفك العزلة عن المناطق والقرى والبلديات التابعة للولاية ومنها بلدية بوخضرة ومرصد والعيونيات.

- دعم السكن الريفي الذي وجد ترحيبا كبيرا وذلك قصد تعمير الريف.

- تعزيز المستشفيات بتأطير نوعي في الإختصاصات الطبية، ذلك أن مستشفيات الولاية تعاني شح الأطباء المتخصصين في كافة الإختصاصات، لاسيما بمستشفى العيونيات.

- وفي مجال التعليم العالي والبحث العلمي...

الرئيس : شكرا السيد إبراهيم مسعي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر فضالة.

السيد عبد القادر فضالة : بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإنجازها وكذا تعميق المسار الديمقراطي، وتعزيز دولة الحق والقانون، التي يطمح إليها الشعب الجزائري برمته. وبما أننا آلينا على أنفسنا والتزمنا أمام الله والتاريخ والشهداء الأبرار الذين ضحوا بالنفس والنفيس، تاركين لنا أمانة في أعناقنا جميعا، أمانة تكمن في ضرورة الحفاظ على الجزائر وعلى مكاسبها، والسعي إلى ازدهارها والذود عنها من أجل العيش الكريم في كنفها، قطعنا العهد على أنفسنا بتبليغ كل الانشغالات التي تهم المواطن بصفة عامة.

وبصفتي ممثلا عن ولاية تبسة المجاهدة، والتي ضحى شبابها بالأمس القريب في تحرير هذا الوطن العزيز من أعتى قوة استعمارية آنذاك وهي فرنسا.

وبما أن ولاية تبسة ذات طابع فلاحي بالدرجة الأولى، نطالب بما يأتي :

- تزويد الولاية بقروض فلاحية من أجل إحداث مناصب شغل، والتخفيف من معاناة الفئة الشبانبة التي تتخبط معظمها في البطالة.

- تفعيل وتيرة إنجاز المشاريع الكبرى المسجلة في مستوى الإدارة المركزية أو في مستوى وزارة الري، وهي مشاريع وادي ملاف بالعيونيات، وسردياس بالشربعة، وصفصاف الوسرة بيئر العاتر، ذلك أن تفعيل هذه المشاريع سيمتص جزءا كبيرا من فئة الشباب البطال.

- دعم المستثمرات الفلاحية وتزويد الفلاحين بالأشجار المثمرة.

- رفع القيود المفروضة على الموالين ومربي الماشية.

- إعادة النظر في تطبيق الإجراءات الجمركية المفروضة على سكان النطاق الجمركي بالولايات الحدودية، الذين يعانون تدمرا كبيرا، والتي أثرت في تعقيد حياة الفلاح والموا على السواء.

- إعادة الاعتبار للمناطق الصناعية لبلدية العيونيات ولمدينة تبسة، التي تحتاج إلى الإسراع في تسوية ملف تهيئتها، الموجود في مستوى وزارة الصناعة.

- استغلال المياه الجوفية.

- الاستفادة من علاوات المنطقة نظرا إلى الظروف الطبيعية المزرية التي يعيشها سكان الولاية من شدة الحر.

- توفير الوسائل والمرافق الترفيهية لجميع الشرائح.

السيدات والسادة النواب،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى بركاته.

أبدأ مداخلتني بملاحظة أوجهها إلى نفسي قبل الآخرين، لأقول، لقد مرت اليوم على مناقشة برنامج الحكومة أربعة (4) أيام، وما يلاحظ صباحا في هذه القاعة، يختلف تماما في المساء، حيث لا يمكننا مناقشة برنامج حكومة، ونصف عدد النواب غائب، لنأتي فيما بعد ونقول كلاما جارحا مثل أن الدولة لم تفعل شيئا، ونعيب قطاع معين... علينا، سيدي الرئيس، الإخوة الحضور، التحلي بالانضباط والجدية، ذلك أن وجودنا بهذا المكان يرجع إلى صوت المواطن، وأحسن وسيلة لاحترام صوته وإرادته، تكون بالاستماع إلى هذا البرنامج وتعليق آمال كبيرة عليه، بحيث ينتظر المواطن منه حولا للمشاكل التي يتخبط فيها.

كما أتمنى أن تكون علاقة النائب بالمواطن متكاملة ومستمرة ودائمة، على غرار علاقة المواطن بالإدارة المحلية، هذا المواطن الذي لم يجد وسيلة في التعبير عن انشغالاته في المدة الأخيرة، إلا باللجوء إلى صفحات الجرائد بسبب سد بعض الأبواب في وجهه، حيث كان بالإمكان حل الكثير من المشاكل محليا. فالمواطن الذي يتوجه بتقديم شكاوى إلى الإدارة المحلية، كان بوسع هذه الأخيرة - تقديرا له - إجابته في الوقت المناسب، وحل الكثير من مشاكله تفاديا للوصول إلى الإدارات المركزية.

ثم إن أحسن تهنئة أو تحية يمكن توجيهها إلى السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، أو إلى السيد رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي، تكمن في مد يد المساعدة والتعاون والتحلي بالانضباط والجدية.

قد لا تعجب ملاحظتي هذه، الكثير، لكن أتحمل مسؤولية كلامي. هذا ولن أتكلم عن البطاطا أو الأعلاف المخصصة للحيوانات لا من باب التقليل من شأن هذه المواد، لكن بسبب تطرق الزملاء إليها، وقد أطلوا الحديث بشأنها وفصلوا فيها.

لذلك سأتطرق إلى مسألة هامة تخص البحث العلمي في الجزائر، حيث يشهد المجتمع الجزائري ظواهر كثيرة، ومعقدة، لا يجهلها إلا أصحاب الاختصاص، وأعني بذلك الباحثين.

علما أن بلدان مجاورة، أقل شأنا وإمكانات من الجزائر، أصبحت تصدر المعرفة إلى الخارج.

نعم، لقد تطرق البرنامج إلى هذه المسألة، لكن دون التفصيل في الأمر، فنحن نريد أن تكون هذه القضية في شكل عنوان كبير، كبر هذه الأمة وباحتثها وعلمائها في شتى المجالات. لقد اهتمت الحكومة بهذا الجانب، لكن نريد اهتماما أكبر وأكثر، ودليل اهتمام الحكومة بجانب البحث العلمي، يكمن في وجود هيكل حكومي يتمثل في الوزارة المنتدبة المكلفة بالبحث العلمي.

هذا ونجد ظواهر جديدة في المجتمع الجزائري من تشرد واستهلاك للمخدرات واللصوصية، أرى ضرورة تعرض المختصين بهذه الظواهر بدراستها، فهل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون؟ "إنما يخشى الله من عباده العلماء".

هذا ما أردت قوله بخصوص البحث العلمي...

الرئيس : شكرا السيد عبد القادر فضالة، وأحيل الكلمة إلى السيد زراري شرقي.

السيد زراري شرقي : شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

معالي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب الأفاضل،

الأسرة الإعلامية،

بعد التحية والاحترام، لا يسعني في بداية مداخلتني هذه ونحن نستعد للاحتفال بالذكرى الخامسة والأربعين لعيد الاستقلال والشباب، وبكل ما يمليه الواجب على كل جزائري أصيل، الترحم على أرواح الشهداء الزكية الطاهرة، والاعتزاز والتقدير للمجاهدين، حتى لا نذكر التاريخ وننسى من صنعوه.

سيدي رئيس الحكومة المحترم،

وضعتم بين أيدينا برنامج حكومتكم الموقرة، المستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، والذي لاشك أن كتلة التجمع

إلى مؤهلاتها السياحية والثقافية وهي بذلك أرضية خصبة للاستثمار. وذكرت هذه القطاعات لما لها من صلة وريبط في النهوض بهذه الولاية وحل مشاكلها. ولا ننس أن أحبي شباب ولايتي، داعيا لهم بالصبر والصمود أمام هذه الظروف الصعبة، راجيا توفيرهم بعض المرافق الضرورية.

كذلك لدي مطلب خاص بمجلس القضاء وآخر موجه إلى السيد وزير النقل من أجل إحياء شبكة السكك الحديدية حتى لا أقول إنجازها.

على العموم، أرى أن هذه المطالب قليلة جدا، وهي مطالب شعبنا، ووضع ولايتنا يتطلب أكثر من ذلك، مما لا يعني أننا نقصر من حيث الدفاع عن مصالح ولايتنا التي تعتبر جزءا من وطننا، وعن مواطنيها الذي هم جزءا من هذا الشعب، آملا أن نكونوا مخلصين في عهدتنا هذه - إن شاء الله - وبالتكامل مع السلطات المحلية والمجتمع المدني...

الرئيس: شكرا السيد زراري شرقي، وأحيل الكلمة إلى السيد السبتي الوافي، فليفضل.

السيد السبتي الوافي: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

أحييكم بتحيةة الإسلام، ألا وهي السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، أهنيء السيد رئيس الحكومة على الثقة التي جددتها فخامة رئيس الجمهورية. كما أشكره وكل الطاقم الحكومي على البرنامج الشافي والكافي الذي تم عرضه.

ثانيا، أعبر عن اعتزازي بالدولة الجزائرية ورجالاتها، وعلى رأسهم فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة على كل الجهود التي بذلها لتحسين وضع الجزائر، خاصة في

الوطني الديمقراطي ستزكيه من مبدأ الوفاء والاستمرارية لمساندة برنامج فخامته، والدفاع على تطبيقه وتجسيده ميدانيا. وليس بغريب أن نزكي كل مشروع نابع من إرادة الشعب الجزائري. إلا أنه لدينا بعض الإضافات والملاحظات في بعض المحاور الجوهرية والأساسية، منها مثلا المصالحة الوطنية، التي نراها تشكل أحد الدعائم الأساسية لما لها من انعكاسات على باقي المحاور، ولما تفرزه من استقرار شامل يرجع بالإيجاب على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، مصالحة كرسها استفتاء شعبي. لكن هذا لا يعني النسيان والقفز على تضحيات أولئك الذين وقفوا ضد بشاعة الإرهاب الهمجي، ونحنني بخشوع على أرواح شهداء الواجب الوطني، ونحبي كل أفراد أسلاك الأمن والمقاومين. ولا يفوتني أن أقترح سن قانون خاص مع الرعاية الكاملة المادية والمعنوية لضحايا الإرهاب وعائلاتهم.

وعن باب "مكافحة الرشوة والفساد" والذي يشكل محورا مهما هو الآخر، أرى أن للجزائر ترسانة من القوانين الرادعة لمكافحة مثل هذه الآفة، إذ يكفي التقيد بها والتطبيق الصارم لها. ونرفض تبريرها كظاهرة مرتبطة بالظروف الاجتماعية للموظف أو عون الدولة في أي مستوى، لأنها شبيهة بربط ظاهرة الإرهاب والعنف بالفقر والبطالة. ومن هنا أغتنم فرصة تدخلنا هذا، لأحبي سكان ولايتي "خنشلة" الصامدة والمجاهدة، ولاية أول نوفمبر، ولاية الشهداء، وشعبها الصامد بالأمس واليوم وغدا من أجل الجزائر، على منحهم تقديري ولكتلة التجمع الوطني الديمقراطي ولرفقائي وزملائي في المجلس، وعددهم ثلاثة وأرجو من الله أن يجعلنا في خدمتهم ويوفقنا إلى مد يد العون والمساعدة للنهوض بهذه الولاية.

السيد رئيس الحكومة،

نرجو ونطلب - من باب العطف على هذه الولاية التي عاشت تخلفا فضيحا - أن تولوها مزيدا من العناية - حتى لا أقول العناية، بل المزيد من العناية - انطلاقا من "إن أكرمتم الكريم ملكته"، كون سكان الولاية - والحمد لله - كرماء. علما أن ولاية خنشلة استفادت برنامج الإنعاش الاقتصادي وكذا البرنامج التكميلي، وصندوق تنمية الهضاب، ما جعلها ترى النور، لكن رغم ذلك، مازالت تحتاج إلى كل الدعم والعناية في جميع القطاعات، خاصة في القطاع الفلاحي الذي تتميز به، إضافة

3- التعليم العالي :

نطالب بترقية المركز الجامعي "العربي تبسي" إلى جامعة.

وفي الأخير، الجزائر أولا والجزائر ثانيا والجزائر دائما والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا السيد السبتي الوافي، وأحيل الكلمة إلى السيد لحسن عراس.

السيد لحسن عراس : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة النواب الأفاضل،

السادة رجال الإعلام الأعزاء،

سلام الله عليكم.

لقد لاحظنا وجود نقد سياسي غير بناء وديماغوجي في ميدان السياسة، وعليه ، لا بد أن نكون صرحاء وواقعيين. واسمحوا لي أن أتحدث باللغة الأجنبية، لأنني لا أتقن اللغة العربية، لأقول يجب ألا نعارض من أجل المعارضة ، بل يجب أن تكون المعارضة بناءة بحيث تأتي بشيء للمجتمع والسكان . هذا هو المطلوب للمصالح العام والذي ينبغي أن يتحلى به النائب الذي انتخبه الشعب. إنه بلد المليون ونصف المليون شهيد، وبلد المجاهدين الذين بفضلهم وصلتم إلى هذه القاعة، فلا تعارضوا معارضة مجانية بل معارضة بناءة تأتي بشيء لهذا الوطن. ثم إن جزائر التسعينيات، ليست بجزائر 2007 . لذا، يجب أن تكونوا واقعيين في نظرتكم السياسية وفي أن الجزائر تغير حالها وتطور، حيث بعد أن كانت من دول العالم الثالث أصبحت دولة بارزة ومحترمة على الساحة الدولية، لكلمتها صدى ووزن وقيمة في المعاهدات، كمعاهدة برشلونة، وفي السوق الأوروبية المشتركة، وفي "النانو" (حلف الشمال الأطلسي) وفي كل المنظمات العالمية، ولم ينقصنا سوى أن نحترم أنفسنا وأن نعمل لصالح هذا الوطن، مع علمنا الكامل أننا لسنا كباقي البلدان المجاورة أو بلدان القارة الأفريقية الفقيرة

تسديد المديونية التي انخفضت من 21 مليار دولار إلى 5 ملايين دولار. ولقد دعمنا- نحن الأحرار- مشروع المصالحة الوطنية، وها نحن ندعم مرة أخرى برنامج السيد رئيس الجمهورية، عبر الحكومة التي عينها لمواصلة تنفيذه.

كما أشكر جميع مواطني ولاية تبسة الذين منحوا ثقتهم للقائمة الحرة "الشروق".

أما فيما يخص تدخل اليوم، فسأتطرق فيه إلى بعض انشغالات مواطني ولاية تبسة، وألخصها فيما يأتي :

1- مشكل تنقل الحجاج من ولاية تبسة إلى البقاع المقدسة.

السيد الرئيس،

يعاني المواطن التبسي كل موسم حج ، مشكل عدم وجود خط جوي يربط الولاية بالبقاع المقدسة، في الوقت الذي يوجد بهذه الولاية مطار مجهز بجميع الإمكانيات، وعلى سبيل المثال يتنقل حجاج بلدية "فركان"-والتي تبعد عن جنوب الولاية بحوالي 170 كلم- إلى غاية ولاية عنابة التي تبعد عن البلدية بمسافة 450 كلم حتى يتمكنوا من السفر إلى البقاع المقدسة . وعليه، تكمن أولويات مطالب المواطن التبسي، في فتح خط يربط بين الولاية والبقاع المقدسة.

2- النطاق الجمركي ورخصة تنقل البضائع :

السيد الرئيس،

يعد مشكل النطاق الجمركي ورفض جمع رخصة التنقل لمعظم البضائع داخل إقليم ولاية تبسة ككل، بمثابة حصاراقتصاديا حاد على هذه الولاية، علما أن اللجنة المشتركة بين وزارتي التجارة والمالية والمديرية العامة للجمارك وزادت المنطقة في بداية السنة الحالية. وعابنت هذه الانشغالات ، وجميع العراقيل التي يتخبط فيها المواطن التبسي، نتيجة القرار المؤرخ في 20 يوليو 2005 والذي وسع من قائمة البضائع الخاضعة لرخصة التنقل.

وعليه، يأمل مواطنوا تبسة من التقرير الذي رفعته اللجنة الكبيرة، وأملنا، نحن بصفتنا نواب، أكبر في سهركم -السيد رئيس الحكومة- على معالجة هذه المشكلة.

في ولاية إيليزي، خاصة سكان بلدية "برج أعمر إدريس" الذين شرفونا بالحضور ضمن هذه الكوكبة الميمونة. كما أرف أعلى آيات التهاني، وأسمى وأرق التجلي والتبريكات، لكل النواب على اختلاف وتباين الخطوط السياسية والتوجهات الإيديولوجية التي كانت بالأمس المنصرم محور تجسيد نموذج الديمقراطية، وتكريس مبنى معاني الحرية في الجزائر المناضلة، وضرب المثل في معنى الحوار الهادىء الفعال، والاختلاف الرحمة للأمة الجزائرية التي ما فتئت في مشوارها الطويل مصدر إلهام للأمم عبر العصور والدهور.

إننا على يقين من أن ميلادنا من رحم أمتنا المتعبة بتبعيات الحياة المختلفة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، يحتم علينا مضاعفة الجهد وبذل حماد العمل في التحقيق عن أنات معاناته وتجفيف ما انهمر من دمعه، ورعاية حقوقه التي طالما انكسر ظهره من سلبها، وفقد الأمل من مصادرتها حتى ضاع من مفرداته معنى الحلم.

تخوض أمتنا تحديات جسام ومواقف عظام تلزم ممثلها استشعار خطورة الوضع، وطبيعة المرحلة، والمضي قدما نحو تتبع هذه التحديات بذكاء وبقظة، وصبر، وعمل حتى لا يقع المحظور، وندفع ثمن الغفلة والشروء من دماء شعبنا وعرق المخلصين من هذه الأمة التي طال جهادها، والتي ما أن تهدأ وتوشك أن تخلد للأمن والاستقرار، وتكشف عن عضد الجد للبناء، حتى تصاب في خصرها من جديد، فقدر الأمة كذلك، وقدر النائب أن يكون صمام أمان فيما يصد عن المواطن شرور الواقع المؤسف.

إن لهذا العمل الذي أضطلعنا به، تبعات ومسؤوليات لا يأتيها إلا من كبر في قلبه مجتمعه، وعز في نفسه بلده، وسارت في عروقه محبة ووداد هذا الوطن الغالي المفدى.

هذا وتعتبر ولاية إيليزي حديثة رغم بلوغها سن الرشد فهي بعيدة المسافة، فقيرة الامكانيات البشرية. وهي بهذا النعت والأوصاف، لجديرة بالالتفاتة خاصة ورعاية استثنائية آملا في تحقيقها حركة تطال جميع المستويات. وانطلاقا من هذه الأسباب، والعوامل التي تأن تحت وطأها ولايتنا نرى نحن، في التجمع الوطني الديمقراطي، مجموعة من المقترحات التي إن

كالطوغو والكونغو وغانا الذين ما يزالون يتناحرون فيما بينهم. أما نحن فالحمد لله، لدينا دولة ومؤسسات ديمقراطية، ومساو ديمقراطي يتطور بشكل مقبول. علما أن الديمقراطية في أوروبا عريقة، كانت بدايتها بثورة حقوق الإنسان سنة 1789 المعروفة بثورة "لا باستي". أما نحن فمسيرتنا قصيرة، ومع ذلك نملك حرية التعبير والعدالة ...

ثم إن الديمقراطية مكسب على المدى الطويل، ولا يمكنها أن تنزع بين ليلة وضحاها، والجزائر قطعت شوطا لا بأس به في هذا المجال، ووصلت إلى نقطة لا بأس بها من الممارسة الديمقراطية، مقارنة بالدول العربية الأخرى.

إذن، الجزائر دولة عربية إسلامية وأمازيغية وتمارس فيها الديمقراطية بشكل لا بأس به، ولا أريد أن أسمع من يفند وجود ديمقراطية بالجزائر. حقيقة، تطبيق الديمقراطية أمر صعب، وأضرب لكم مثلا عن انجلترا التي تعد منبع الديمقراطية، والتي مع ذلك ما زالت الديمقراطية فيها في مهدها، وتتطلب المزيد من التطور...

الرئيس: شكرا أرجو ألا تعلقوا على كلام بعضكم بعضا،... لا إنتهت المدة الممنوحة لك... شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد يوسف بودة، فليفضل.

السيد يوسف بودة: شكرا السيد الرئيس،
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس،
دولة السيد رئيس الحكومة،
أصحاب المعالي،
زميلاتي زملائي النواب،
الأسرة الإعلامية،
السلام عليكم.

أهنتكم دولة السيد رئيس الحكومة على الثقة التي جدها فيكم فخامة رئيس الجمهورية، ومن خلالكم لكل أصحاب المعالي.

وبعد، يطيب لي ونحن في أولى لقاءات هذا المجتمع المحترم والمبارك أن أتوجه بشكري العميق والمدح الجزيل إلى منتخبينا

الرئيس : شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد عباس شافعة، فليتنفضل.

السيد عباس شافعة : بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله. السيد رئيس المجلس الموقر، السيد رئيس الحكومة الفاضل، السادة الوزراء المحترمين، زملائي زميلاتي النواب، ممثلي الأسرة الإعلامية، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، أشكر كل الشعب الجزائري، الذي أدى واجبه الانتخابي من أجل ميلاد هذا المجلس الذي يعتبر جزءا من السلطة التي تمثل أحد أركان الدولة الجزائرية القوية والتي ستبقى كذلك.

لقد عشت جلسات المجلس الشعبي الوطني خلال أيامه، ولمست أن بعض الزملاء احترفوا سياسة التهريج والتجريح بصورة مفرطة وانتقامية ليست لها علاقة بأسمى روح الأخلاق السياسية أو الايديولوجية ولا المعارضة الحقيقية والبناءة.

لقد أسندت بعض التكتلات إلى نفسها مصطلح "المعارضة" من أجل قضية واحدة وهي اللعب بورقة الجبهة الاجتماعية، منصوبون أنفسهم أوصياء على هذا الشعب، لكن نلاحظ من جهة أخرى، أن الشعب واع ومنح أصواته لمن يستحقها ويحميه من خلال الثوابت والوحدة الوطنية والحفاظ على سلامة الوطن والبلاد.

سيدي الرئيس،

إننا نقف اليوم أمام مناقشة برنامج الحكومة، الذي هو مستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، ونلمس فيه روح المسؤولية والإلمام بكافة قطاعات الحياة اليومية بما في ذلك بعض المراكز الاستراتيجية ذات الأولوية في مسار الدولة. وإن وجد من يريد إثارة لغة الردة والتردد، فإن بناء هذا المنبر الذي أدلي منه بهذا الصوت الصادق الوفي، يعود إلى رسالة شعب وثقته في مؤسسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مما أعطى درسا آخر في استكمال تجديد المؤسسة التشريعية بانتخابات كان قوامها النزاهة والشفافية الكاملتين.

تجسدت على أرض الواقع، سنحقق، بلاشك، الكثير مما سيغير ملامح المدينة ويلحقها بمثيلاتها من الولايات عبر كامل التراب الوطني، وهي كالتالي :

- تكفل الدولة بإنجاز الدراسات الخاصة بالمشاريع الكبرى المتعلقة بالاستثمارات، خاصة بناء قرى سياحية ذات الطراز الصحراوي الذي يتماشى وطبيعة المنطقة.

- تشييد فنادق سياحية ذات تصميم هندسي صحراوي .

- الإسراع في إنجاز الطريق الرابط بين بلدية "برج عمر ادريس" ومقر الولاية، مما يسهل في تقريب المسافة من 750 كلم إلى 280 كلم.

- إنشاء مطار بلدية "برج عمر ادريس" بالتعاون مع شركة "سوناطراك".

- تكفل الدولة بالإشهار السياحي لهذه المنطقة قصد جلب السياح، وتشجيع السياحة الداخلية، وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني.

- ضرورة مراجعة سعر تذكرة السفر بالطائرة إلى الولاية.

- تبني مشروع حظيرة للحيوانات السائرة في طريق الانقراض.

- التأكيد على دعم الأنشطة الفلاحية وإحياء واحات النخيل بكل من برج عمر ادريس، وجانت، وأهرير.

- مراجعة أسعار تكلفة البناء والأشغال العمومية، مما يسهل على المستثمرين الإقبال على إنجاز المشاريع الكبرى بالولاية، إذ غالبا ما تشكل الأسعار عائقا في توافد كبرى الشركات إلى الولاية.

- العمل على بناء صرح جامعي يقلل من الأعباء عن طلاب المنطقة في التنقل إلى الجزائر، خصوصا الفتيات، لاعتبارات عدة منها غلاء تذكرة السفر، والعادات، والتقاليد.

- دعم ميزانية البلديات، ذلك أن أعباءها كثيرة وميزانياتها لا تسعفها في تحقيق تطلعات الجماهير.

-إعادة النظر في التضامن قصد جعله على مدار السنة، لأن سكان المناطق النائية يعانون ترودي الأحوال المعيشية طوال السنة وليس في شهر رمضان فقط.

نأمل، سيدي، بعد كل هذا، ألا يكون حظ هذه التطلعات والآفاق لولايتنا، حظ ذلك الشاعر البياس من واقع حاله، حينما قال : وما حظي إلا كدقيق فوق شوك نثروه - وقالوا للحفاة يوم ربح أجمعوه. وشكرا لكم.

السيد رئيس الحكومة،
السادة والسيدات أعضاء الحكومة،
زملائي النواب،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيادة الرئيس،
ها نحن في هذا المجلس التشريعي بعد أن شرعنا في الإجراءات العملية للتنصيب. ومن التقاليد البرلمانية في العالم وفي الجزائر، يدخل النظام الداخلي للمجلس، وكذا القانون الأساسي للنائب ضمن إجراءات التنصيب. وهكذا يشرع المجلس في مناقشة كافة القضايا، وقد وضع كل النصوص القانونية المحددة لصلاحياته، وحقوقه، وواجباته، وعلاقاته بمؤسسات الدولة في مختلف المستويات المحلية والوطنية والدولية.

ولا يكتمل الوجود الدستوري للبرلمان، إلا بعد وضع هاتين الوثيقتين، ذلك أن النظام الداخلي يعني الوجود الجماعي للبرلمان، والقانون الأساسي يعني الوجود الفردي للنائب.

ودون ذلك، تعد مداولاتنا منقوصة من ناحية المشروعية.

وبناء عليه، ندعو زملائنا إلى فتح حوار حول هاتين الوثيقتين ولو بالمصادفة على ما تم العمل به في العهدة الرابعة أو تعديلها.

سيادة الرئيس،
مادام الأمر اليوم يتعلق ببرنامج الحكومة، فلا نريد تعطيل مناقشته، ولكن مباشرة بعد ذلك لا بد من العناية باستكمال الوجود القانوني والدستوري للبرلمان والنائب.

سيادة الرئيس،
إن الجبهة الوطنية الجزائرية التي خرجت من رحم الأزمة الجزائرية إلى الساحة السياسية منذ 1999، ما فتئت تبرهن أنها حركة كل الجزائريين والجزائريات المهمشين والمقصيين والرافضين لسياسة الأبوة.

إن الجبهة الوطنية العذراء التي لم يمسهها سرطان الفساد لا من بعيد ولا من قريب، هاهي اليوم تجدد، من خلال مشاركتها

وخير دليل على ذلك، التنوع التمثيلي للأحزاب في هذا المجلس.

إن صحة المجلس الشعبي الوطني تتعقد من خلال النقاش المسؤول والهادف. وكان كله عقد العزم والحرص والوطنية، مما يؤكد أن الجزائر بخير وقوية أكثر من أي وقت مضى. هذا وأود لفت الانتباه كرد على نقطة كثيرا ما استدلت بها من أجل خلفية حزبية ضيقة، لكن مهما قيل عن حزب جبهة التحرير الوطني، ستبقى الجبهة وستستمر، لأنها هي التي أرست بناء دولة اسمها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، من رصيد أولئك الشهداء رحمهم الله، وعظمة رجالاتها من مختلف القطاعات والأزمات. وما يزال الخلف إلى يومنا هذا، يؤدي واجبه، وسيبقى كذلك.

أنسيتم مجانية العلاج؟ أنسيتم مجانية التعليم؟ ألا نفتخر بقوة هذه المؤسسات التي أنجزت وما تزال تنجز من رجال عاهدوا الله؟ كل ذلك وفاء لرسالة الحق. ورسالة الشهداء، ورسالة بيان أول نوفمبر، الذي يبقى المرجعية الأساسية ومرجعية المرجعيات.

وفي الأخير، استسمحكم، السيد رئيس الحكومة، لأقول إن سكان دائرتي "نقاوس" و"أولاد سي سليمان" يناشدونكم من أجل بناء سد "تبقارت" الذي سيتم من خلاله سقي عشرات الآلاف من أشجار المشمش.

السيد الرئيس،
إن بعض رؤساء الأحزاب الذين ولوا أنفسهم أوصياء على هذا الشعب، ونالوا ثقته في الانتخابات السالفة، غابوا عن كافة الجلسات ولم يولوا أية أهمية لهذا الشعب، وسنقى في خدمة الشعب والوطن، وشكرا، شكرا، شكرا.

الرئيس : شكرا السيد عباس شافعة، الذي كان آخر متدخل. ونشرع الآن في الاستماع إلى تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية، وأجيل الكلمة إلى السيد ساعد عروس رئيس المجموعة البرلمانية للجبهة الوطنية الجزائرية، فليفضل.

السيد ساعد عروس : بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

ما تزال في حاجة إلى ترقية وتطوير وإلى مزيد من الاهتمام، وترى الجبهة الوطنية الجزائرية ضرورة فتح قنوات الاتصال بين الشركاء القانونيين، قضاة، وأمناء ضبط، ومحامين، والوزارة الوصية من جهة أخرى، وطرح كل الانشغالات مع إيجاد الحلول لها، باعتبارهم العمود الفقري للعدالة، وبالتالي، فإن صلح القضاء صلح المجتمع كله.

سيادة الرئيس،

إننا لاحظنا تفشيا كبيرا للسرقة والاعتداء على الأشخاص والممتلكات والإختلاسات التي أصبحت " موضة" العصر، وأصبحت عناصر الأمن بكل فئاته غير قادرة على التصدي لإنتشار الجرائم رغم كثرتها، وذلك نتيجة نقص الإمكانيات من جهة، وغياب الصرامة في تطبيق القانون، من جهة ثانية.

سيادة الرئيس،

إن ظاهرة تفشي الجريمة بكل أنواعها، بل حتى ظهور بعض الجرائم الغريبة عن مجتمعنا مثل إختطاف رجال الأعمال، والأطفال الصغار، يجعلنا نتساءل عن الأسباب الحقيقية.

لقد دقت الجبهة الوطنية الجزائرية ناقوس الخطر أكثر من مرة. علما أنه قبل الحديث عن الجريمة، لا بد، أولا وقبل كل شيء، البحث عن أسبابها، والعمل بكل جدية على وضع ميكانزمات علمية واجتماعية للحد من استفحالها.

سيادة الرئيس،

إن الجبهة الوطنية الجزائرية تسأل :

- أليس التهميش سببا من أسباب تفشي الجريمة؟

أليست البطالة سببا من أسباب تفشي الجريمة؟

- أليس عدم تكافؤ الفرص وإنصاف المواطنين من الصحة والسكن والتشغيل والطرق والمياه ، سببا من أسباب تفشي الجريمة؟

- أليس عدم الإهتمام بتربية الطفل، والتكفل بالشباب، وحماية الأسرة من التفكك جراء الفقر والبؤس، سببا من الأسباب الأساسية في ظاهرة الإجرام واللاأمن ؟

سيادة الرئيس،

أما فيما يخص قطاع التربية، فهو قطاع إستراتيجي يؤدي دور مستقبل الأمة، ومستقبل الأجيال الصاعدة. ويعترف برنامج

للمرة الثانية في الانتخابات التشريعية، عزمها على مواصلة النضال من أجل تغيير التركيبة السياسية، وتمكين الطاقات الشابة، والكفاءات العلمية المخلصة والمتشعبة بالروح الوطنية والأخلاق الحميدة من بناء مستقبل الجزائر.

سيادة الرئيس،

لا أشير إلى الجوانب الإيجابية في هذا البرنامج، فهي كثيرة ومعتبرة، ولا شك أن السيد رئيس الحكومة ينتظر منا الملاحظات البناءة التي تشري البرنامج الذي أراه متميزا بمطابقته لمتطلبات المواطن الجزائري في هذه المرحلة. ولكن المشكلة ليست في النصوص، ذلك أن منظومتنا القانونية ثرية، وقد تكون أحسن بفضل المعارضة الجادة والبناءة، ولكن ما نخشاه هو تطبيق هذه النصوص ومتابعتها في الميدان، لأن كل ما ذكر في البرامج السابقة من وعود، كذبها واقع الشعب ومعاناته.

سيادة الرئيس،

إن إصلاح هياكل الدولة التي يريدها الشعب بإدارة قوية وإطاراتها الكفأة، قريبة من المواطن وملبية لحاجاته، ويريدها إدارة متجاوبة مع ممثلي الشعب لتحسين الأداء ومستوى الخدمات وكذا الاستغلال الجيد للإمكانيات، وفي جدول القانون وضمن إطار الحياد المطوب، والعدالة اللازمة في توزيع الثروة وإسناد المسؤولية، يمنع فيها التعامل بالرشوة، والمحسوبية، والجهوية ويحظر على المسؤولين استعمال إمكانيات الدولة لمصالح حزبية أو انتخابية أو شخصية.

سيادة الرئيس،

يعد إصلاح العدالة واستقلاليتها، من أكبر ضمانات التنمية والإستقرار، وقد تكون بداية الإصلاح بسن تشريعات تلزم القاضي بالانضباط في أداء واجبه على أحسن ما يرام وتجعل من القضاء سلطة فعلية، يمر حتما عبر تجسيد مبدأ استقلالية القضاء وحمايته من هيمنة السلطة التنفيذية أو أصحاب النفوذ وهم كثيرون، وجعل القاضي بمنأى عن أي ضغط أو تدخل أو مساومة أو مناورة، لتصدر الأحكام القضائية مشبعة بالنزاهة المطلوبة، إحقاقا للحق، وإبطالا للباطل، لأن العدل أساس الملك.

وانطلاقا من الدستور الذي يكرس مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية الجهاز القضائي، بينت الممارسة الميدانية أن العدالة

سيادة الرئيس،

إن للمسجد مكانة خاصة في مجتمعنا الجزائري المسلم، ونحن ندعو جميعا إلى ترقيته من خلال الإهتمام بالمسؤول الأول فيه، ألا وهو الإمام، الموجه المرشد، والمؤثر في المجتمع. ومن أجل ذلك، لابد من توفر ثلاثة (03) عناصر :

أ) تشجيع حملة الشهادات الجامعية من الجامعات المتخصصة في العلوم الشرعية من ذوي الكفاءات العلمية، والأخلاق العالية، لتوظيفهم كأئمة وخطباء على المنابر، لا كسياسيين.

ب) التكوين الشامل والمستمر للإمام في العلوم الشرعية والعلوم الإنسانية.

ج) تخصيص مرتبات شهرية محترمة تكفل للإمام ولأسرته حياة كريمة، حتى يتفرغ كلية لنشر العلم والمعرفة.

سيادة الرئيس،

إن تحسن الخدمات الاجتماعية والعلاجية الواجب توفرها في كل الهياكل الصحية باختلاف مستوياتها وكذا تحديد الوسائل الضرورية للتكفل بالأمراض الخطيرة في المراكز الإستشفائية الجامعية والمؤسسات الإستشفائية المتخصصة وكذا التكفل التام بالمطالب الاجتماعية والمهنية لأطباء قطاع الصحة ومستخدميه.

إن ضمان تحسين الخدمات الصحية والتكفل الطبي بالفئات الاجتماعية المحرومة وذوي الدخل الضعيف، الذين لا يستفيدون خدمات الضمان الاجتماعي، والذي أصبحوا ضحية بين المستشفى العمومي والمصحات الخاصة، وهنا بيت القصيد، حيث يوجد من الأطباء من يعملون بالقطاع العام، والذين عند استقبالهم للمرضى يشتى الأمراض، يوجهونهم إلى مصحات خاصة، وأنتم تعرفون الباقي ...

فكيف لنا أن نرقى إلى مستوى تمويل الخدمات الصحية لهذه الفئات المحرومة والتي هي في تزايد مستمر، فما دامت الحكومة صارمة في ظل هذه العوائق وعازمة لا محالة على اللجوء إلى هذا الإصلاح من تعزيز الرقابة بشتى الطرق القانونية وآليات تنفيذها.

الحكومة بمواصلة وتنفيذ إصلاح المنظومة بكل أبعادها البيداغوجية، وتكوين المدرسين، وإعادة التنظيم العام للمنظومة التربوية، وتوسيع ممارسة التربية البدنية والرياضية. هل كانت هذه المنظومة من وضع أفكار جزائريين، وبعده وطني، ومن ذوي الإختصاصات، بعيدا عن الإرتجال ونقل التبعية الدخيلة على أمتنا في كافة أبعادها؟

إن الإصلاح الذي تشهده المدرسة الجزائرية اليوم، يشيع حالة من الفوضى والبلبلة في كافة مراحل التعليم، ولا يمكن أن يؤدي إلا إلى مزيد من التردّي لبرنامج المنظومة التربوية.

أما من جانب آخر، فإن المدرسة الخاصة التي تركز أساسا على الربح والفائدة، لا تحل مشاكل قطاع التربية، بل تزيدها تعقيدا بفتح أبوابها للأثرياء من أصحاب المال، على حساب الطبقة المحرومة. وعليه، لا بد أن تخضع لرقابة السلطة التي أقرتها في مدى تطابق برنامجها لدفتر الشروط المنصوص عليه في القانون، والمتمثل في المنظومة التربوية الوطنية.

إن أسرة التربيته المؤهلة الوحيدة للعلم والمعرفة مع تكييف البرامج وفق سن التلميذ، وأن تتكفل بمشاكل هذه الأخيرة بتوفير المسائل المادية من قاعات الدراسة والمطاعم والنقل المدرسي والصحة المدرسية.

إن المنظومة التربوية هي التي تركز أساسا على ثلاثة (03) أبعاد، هي :

- البعد الثقافي والتقليدي للمجتمع،
- البعد المادي للمجتمع،
- البعد العلمي مع إشراك المختصين والباحثين الجزائريين المتشبعين بالروح الوطنية.

ويجب على الدولة التكفل بالمشاكل الاجتماعية من سكن وأجر محترم في مستوى رجل التربية، إضافة إلى التكفل بالأمراض المهنية، ذلك أن المدرسة هي التي تصنع الأجيال، وهي مصدر إزدهار الأمة، وبها يتجلى مضمون الدولة فهي ليست بالتجارة ولا بالمنافسة الاقتصادية بل هي خدمة تضمنها الدولة، وتسهر على تطويرها.

المستوى الوطني، ولايات منتدبة. وهنا أخص بالذكر، جعل مدينة العلمة، العاصمة التجارية، ولاية منتدبة لتخفيف العبء عن الولاية الأم سطيف التي تضم 60 بلدية و20 دائرة. وهكذا يرقى بعض البلديات...

الرئيس : شكرا السيد ساعد عروس، وأحيل الكلمة إلى السيد جمال الدين فرج الله، رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، فليفضل.

السيد جمال الدين فرج الله : سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،
سيدي رئيس الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي وزملائي النواب،
مساء الخير عليكم، أزول فلاون.

لم تتخل الحكومة الجديدة في برنامجها عن مناهجها ومقاربتها القديمة، إذ اتسمت الاقتراحات الواردة في النص بالطابع الشكلي، أي دون مراعاة الجانب الموضوعي مع غياب رزنامة تنفيذه وتقييم تكلفته، وتحديد الوسائل البشرية الضرورية لذلك.

كما لا يوجد في هذا النص أي تفسير لأسباب عدم تجسيد مثل هذه الاقتراحات التي سبق وأن سجلت في البرامج السابقة. وعليه، يبقى هذا البرنامج مجرد نص مفعم بالوعود، بعيد عن الحقائق، إذ تعد الحكومة بتغيير الأمور مستقبلا واستدراك الهفوات، ولكن دون أن تحدد الآليات الجدية وكيفية مراقبة هذا التطور. كما أنها لم تحدد مستويات المسؤولية من أجل متابعة العمليات المعلن عنها، في الوقت الذي تنطرق إلى التغييرات السياسية اللازمة حتى يكتسي العمل الفعالية المطلوبة.

السيد الرئيس،

يعدنا برنامج الحكومة بنتائج جديدة، باستعمال الوسائل نفسها والمناهج نفسها والرجال أنفسهم! وجعلت المحاور السبعة الأساسية التي وردت في البرنامج، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية يتقدم بالملاحظات الآتية :

هذا ويعاني مواطنو القرى البعيدة والقريبة عن البلديات عدم إنشاء مراكز خاصة بالإستعجلات الطبية والجراحية وسيارات الإسعاف، حيث ما يزال كثير من المرضى يموتون ويتعرضون إلى مضاعفات جراء انعدام التغطية في مجال سيارات الإسعاف (أي النقل الصحي).

سيادة الرئيس،

أما فيما يخص الجانب الاقتصادي لقد وصل سعر برميل النفط إلى أكثر من 70 دولار، وتتوفر الخزينة على احتياطي صرف معتبر، مما يجعلنا نطرح تساؤلات عن فتح قطاع المحروقات الذي جاء في هذا البرنامج، من تغطية حاجات البلاد من الكهرباء والغاز الطبيعي، الذي أصبح حلم كل الجزائريين دون استثناء. يجب استغلال هذا الاحتياطي المالي في الإستثمارات العمومية لتعويض الواردات من خلال زيادة مستوى تغطية الإنتاج الوطني، مع إنعاش النشاطات الاقتصادية في وجود سيولة نقدية متوفرة، وجمود في الفوائض المالية على مستوى البنوك، خاصة وأن اقتصادنا يعتمد على صادراتنا من البترول. هناك مجالات عديدة يجب على الدولة أن تستثمر فيها بعيدا عن قطاع المحروقات. لا نريد دولة مرهونة بسعر البترول، لأن عواقب الاعتماد عليه مجهولة، خاصة في ظل التقلبات العالمية. هذا وتوجد قطاعات حساسة جدا بإمكاننا النهوض بها كالزراعة التي بدأت تظهر بوادر تحسنها بالدعم المقدم للفلاحين، كما يمكن للجزائر الإستثمار في قطاعات أخرى تخفف العبء المفروض على المحروقات، وذلك بالبحث عن المستثمرين الجزائريين والأجانب الذين لهم القدرة على النهوض بهذه القطاعات مع تسهيل الإجراءات لهم. كما يجب بناء أرضية اقتصادية صلبة المعالم وذلك بتهيئة الإقليم، ودعم نسيج المنشآت الأساسية، الذي يحرك الآلة الاقتصادية مثل الطرقات والمطارات التي أصبحت أكثر من الطائرات والموانئ والسكك الحديدية، وتطوير الاتصالات والتكنولوجيا.

سيادة الرئيس،

لقد استعرضت، أيها السادة والسيدات، بعض الإنشغالات المتعلقة ببرنامج الحكومة، بصفتي رئيس كتلة، وباعتبار العهدة وطنية، وبما أنني منتخب عن ولاية سطيف، فلا بد أن أقول كلمة ربما يراها البعض ضيقة تناسبا مع مناقشة برنامج الحكومة، وتتعلق بالتقسيم الإداري وجعل بعض الدوائر على

- فيما يخص التهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، يقتصر البرنامج على وضع الخطوط العريضة، دون الربط بين التهيئة ومشروع المجتمع، مع تجنب الإعلان عن القطيعة السياسية الضرورية من أجل تطهير التهيئة، في حين تبقى المعارضة الاجتماعية للتوسع السياحي غير معروفة.

إن تسيير الموارد المائية، وتحسين الأمن الغذائي، وترقية الفلاحة، ومحاربة التصحر، والتنمية الريفية، وعصرنة تجهيزات الصيد البحري، وكذا إعداد قانون البناء، تبقى مجرد مشاريع لا صلة لها بالواقع.

هذا وينص برنامج إنجاز الهياكل القاعدية، البرية والبحرية، وتلك الخاصة بالمطارات، على استكمال العمليات الجارية، دون تحديد الضغوط والمواعيد المحددة والسقوف المالية.

- في مجال التنمية البشرية، لم ينص البرنامج على تدابير سياسية كفيلة بإزالة العراقيل التي تحول دون تحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، ولم يحدد أيضا سياسة الأجور لتفادي هجرة الكفاءات. كما لم يتطرق إلى مسألة ترقية اللغة الأمازيغية والحريات الأساسية، التي قد يتمتع بها كل مبدع، ولا إلى عمليات الاستثمار لفائدة الشباب، ولا إلى الأعمال الاجتماعية من أجل ترقية التضامن الوطني.

وفي الأخير، لا بد من اتخاذ إجراءات ملموسة تتم النصوص التطبيقية للقانون المتعلقة بالمجاهد والشهيد.

- فيما يخص العلاقات الدولية، يلاحظ التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، أنه أمام انعدام أعمال دبلوماسية تضمن ترقية مصالحها وتنميتها، تقتصر الجزائر على مرافقة الميولات السياسية المسيطرة التي تلوح في الأفق، وعليه، ينبغي على السلطات العمومية أن تتوخى الدقة بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل الالتحاق بالمنظمة العالمية للتجارة، وإجراء مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي، وحماية رعايانا في الخارج بطريقة أحسن.

ونلاحظ عند تحليل برنامج الحكومة، أنه لم يتطرق إلى الطابع "النظمي" للانحرافات التي تمس الاقتصاد والمجتمع الجزائري،

- في مجال الحكم الراشد :

لم ينص البرنامج على أي إصلاح جذري، أي اللامركزية، ولا على تقسيم السلطات ولا حتى على إستراتيجية "الجهونة" كما لم ينص على قانون أساسي يضمن رؤساء المجالس الشعبية البلدية، وكل أشكال مشاركة المجتمع المدني في تحديد الأولويات الاقتصادية، والأعمال الاجتماعية، بل العكس يتبين منه ميولا واضحا للبيروقراطية المركزية.

وعليه، يرى التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية أنه طالما بقيت المجالس الشعبية البلدية خاضعة إلى الدائرة، وطالما بقيت صلاحياتها مصادرة من قبل الولاية، وطالما لم تفكر الحكومة في سن قانون أساسي يضمن الوظيفة العمومية ويعلن عن شبكة أجور جديدة ستكون عواقب القطيعة بين الدولة والمواطن وخيمة، دون شك.

- في مجال تطوير الاتصالات، يركز البرنامج على الطابع الانتقائي في دعم الدولة لمختلف وسائل الإعلام العمومية، ولم ترد كلمة واحدة حول القنوات الخاصة، في حين لم يتطرق إلى مسألة القناة التلفزيونية الناطقة بالأمازيغية.

كما سكت عن مسألة شرعية المؤسسات ومصداقيتها.

أما عن الإصلاحات الاقتصادية، فلقد وردت في البرنامج إجراءات جديدة، لكن دون الإشارة إلى أي تقدير مالي أو تحديد زمني ولا حتى وتيرة التنفيذ. كما لم ينص على مخطط تكوين الموظفين، وينعدم فيه نص تشريعي يحترم استقلالية البنك المركزي، يحمي الإدارة الجبائية والجمركية من تدخلات أشخاص تابعين إلى السلطة السياسية.

وما تزال الأسواق المالية والإدارة الجمركية تفتقر إلى آليات الرقابة الكفيلة بتفادي فضائح مالية أخرى.

فيما يخص تكوين وترقية وحماية النخب، تجدر الملاحظة إلى انعدام أي إجراء يضمن "بروز نخبة وطنية ذات كفاءات عالية".

من جهة أخرى، لا بد من سن قانون جديد يدعم استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME-PMI) ويحدد إجراءات حماية المستهلك.

وعواقبها"، الذين رفعوا البلاد في وقت الشدة قلتم لهم غصوا بصركم، أما الإرهابيين فقلتم لهم: "ارفع رأسك يا أبا" ترجمة عن الأمازيغية.

وفي الأخير، للنص أهمية، فهو يكرس تمييع الفكر في المجال الإستراتيجي، ويؤكد الفساد الشائع. وشكرا لكم.

الرئيس: شكرا السيد جمال الدين فرج الله، وأحيل الكلمة إلى السيدة لويزة حنون، رئيسة المجموعة البرلمانية لحزب العمال، فلتفضل.

السيدة لويزة حنون: شكرا السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة النواب، السيدات والسادة الصحافيين، السلام عليكم، أزل فلاون.

يتزامن نقاشنا الأول هذا حول برنامج الحكومة مع تداعيات دولية وإقليمية خطيرة جدا، لا يمكننا تجاهلها، كونها تنعكس على كل المنطقة.

تجدد الحكومة في برنامجها دعم الدولة للقضية الفلسطينية ونعتبر في حزب العمال، أن الشعب الفلسطيني بحاجة ماسة إلى الدعم أكثر من أي وقت مضى، دعم شعبي ورسمي، لأنه وبعد مرور ستين (60) سنة على تمزيق فلسطين بقرار أممي لإنشاء الكيان الصهيوني، وتشريد ثلثي الشعب الفلسطيني، تحل بفلسطين نكبة ثانية، تكمن في اعتراف منظمة أممية باستحالة بناء دولة فلسطينية بجانب إسرائيل، لأن هذه الأخيرة أخذت كل شيء. وقد صدر هذا التقرير في بداية شهر يونيو، وبقي الشعب الفلسطيني مهددا جسديا بالتصفية في كل من غزة والقطاع وفي مخيمات اللاجئين بلبنان.

ونعتبر، في حزب العمال، أنه بالنظر إلى مكانة بلادنا وإلى موقفها التضامني الدائم مع الشعب الفلسطيني، ولكون القضية تخص مصير كل شعوب المنطقة فإنه بإمكاننا الإسهام في فتح نقاش حقيقي حول المخرج الكفيل بإنقاذ الشعب الفلسطيني من

ويغض الطرف على استحواذ فئة قليلة من المجتمع على قسط وفير من المداخل النفطية والعقارية، في الوقت الذي تعيش الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري تحت الحد الأدنى من الفقر.

80 مليار توجد في خزينة الدولة من جهة، ومن جهة أخرى الشعب يعيش في الفقر (الميزيرية) (عن الأمازيغية).

ولم يتطرق إلي مشكل التزوير في الانتخابات، الذي لا يؤهل كل تمثيل وطني، ويخفي ظاهرة الرشوة، وذلك من خلال عدم توقع أية إجراءات مناسبة للتصدي لها.

إن النسبة التي وصلت إليها هذه الآفة في بلدنا، لا تحتكم فقط إلى الجانب الأخلاقي، ولكنها تشكل اليوم تهديدا حقيقيا للأمن الوطني.

المال موجود و"الميزيرية" تفشت في بلادنا، الرشوة تجعل قريبا الغد قبرا؟ (عن الأمازيغية)

لا بد للجزائر السيد الرئيس، من الخروج من عهد "التشيبية" أي الرشوة.

سيدي رئيس الحكومة، إن مشروع التنمية والتطور والتماسك الاجتماعي، يتطلب مستوى عال من العقلانية في المجتمع، ومستوى عال من الاستهلاك بغية دعم قدرات عملية أكبر. كما يتطلب إصلاحات اجتماعية عميقة تحرر الرجل والمرأة من الأعباء الاجتماعية التي تعوق كل ديناميكية في السلك الاجتماعي.

السيد رئيس الحكومة، إن مركزة مهام الإدارة بصفة أوسع، ومصادرة وسائل الاتصال رغم التطورات العالمية، وفي غياب ميكانزمات الرقابة يشير برنامج الحكومة هذا إلى نية السلطة في تطويع المجتمع.

أما بالنسبة إلى المصالحة الوطنية، فإنه بترسيخ اللاعقاب، وفي غياب مبدأ العدالة والحقيقة في ميثاق السلم والمصالحة، توضع قواعد العودة إلى البداية بكل مآسيها

العديد من التساؤلات، وذلك انطلاقاً مما حدث من تحريض الدول على تمرير هذا المخطط.

ونعتبر، في حزب العمال، أن مثل هذه الإسهامات تمثل خطراً على الديمقراطية السياسية، وعلى سيادة الدول والأحزاب والنقابات الوطنية. ثم هل يمكن قبول مثل هذا المشروع؟ صحيح أن مصيرنا مشترك مع الشعوب الإفريقية، وصحيح أن تقتضي الضرورة البحث عن طريقة توقف هذا الإنزلاق الدامي في قارتنا بسبب النهب الأجنبي لثروات الشعوب، وبسبب الهيمنة الأجنبية، لكن لكل بلد تاريخ وثقافة، ولكل بلد مشاكله الخاصة وسياسته وتطلعاته. أما نحن، فنتطلع إلى إخراج الجزائر كلياً من الأزمة لإعادة بناء اقتصادنا، ولتأسيس الديمقراطية. ولهذا السبب، ومن حيث هذا المشروع الذي سيرضه القائد الليبي على القمة الإفريقية، التي ستعقد بداية شهر يوليو في "آكرا"، نعتبر، في حزب العمال - مع احترام صلاحيات السيد رئيس الجمهورية وكذا صلاحيات الدبلوماسية الجزائرية- أن لكل حزب مسؤولية تجاه هذه المسألة، لأنها تتعلق بالسيادة الوطنية وبالسيادة الشعبية حتى لو تطلب الأمر إجراء استفتاء شعبي.

السيدات والسادة،

هل نبالغ نحن في حزب العمال عندما نطرح، وبقوة، مسألة الدفاع عن السيادة الوطنية؟! ألا تعيننا هذه التدايعات؟

أولاً، توجد بلادنا محاولات إرساء قواعد عسكرية أجنبية، وكذا محاولة إرساء قيادة "أفريكوم" (القيادة العسكرية الأمريكية في القارة الإفريقية، في جنونا أو عند جيراننا) وبطبيعة الحال، يؤيد حزب العمال وسوف يدافع -إن تطلب الأمر ذلك- عن الموقف الرسمي الراض لكل تواجد عسكري فوق أرض الوطن، بل وحتى على الحدود الجنوبية. لكننا ندرى ، السيدات والسادة، أنه في إطار مخطط الشرق الأوسط الكبير الأمريكي، تستعمل الإدارة الأمريكية ما يسمى ببرنامج الشراكة مع المغرب والمشرق من أجل تأسيس الديمقراطية في بلادنا، هذا البرنامج المسمى "MIPI" يرمي إلى احتواء كل النخب الموجودة في هذه البلدان من أجل تبييض أو تزيين صورة الإدارة الأمريكية عند الشعوب في هذه المنطقة، وهو ما له علاقة باحتلال العراق وبكل التدايعات في المنطقة، وكذلك من أجل

الهلاك وبإنقاذ كل المنطقة من الحرب الشاملة. لكن السؤال المطروح هو : من المتسبب في النكبة الثانية الحالية للأراضي الفلسطينية؟ فقد عرض كل من الإعلام العربي والأمريكي والأوروبي ومن ثم العربي، برنامج "إبليوت أبرهامس" المسؤول الأمريكي الذي ومنذ بداية سنة 2006، يخطط ويمول ويدبر لتفجير الصراع المسلح فيما بين الفلسطينيين.

أما عن التدايعات المأساوية في لبنان، وبالضبط في مخيم "نهر البارد" للاجئين الفلسطينيين، فقد نشر الصحفي الأمريكي الكبير والمعروف "فرانكلان لامب" روبرتاجا يوم 27 مايو المنصرم، يقول فيه إنه من أجل فهم ما يدور بين التنظيم الإرهابي المسمى "فتح الإسلام" والجيش اللبناني، يجب العودة إلى نادي يسمى "النادي الولشي" نسبة إلى مسؤول أمريكي يسمى "دافيد والش" مؤسسه ومموله، ويشمل هذا النادي أعضاء رئيسيين من ثلاثة أحزاب معارضة معروفة، على رأسها حزب "المستقبل" الذي مول هذا التنظيم لتحريكه كتتنظيم سني ضد الشيعة، مما يعود بنا إلى مخطط الشرق الأوسط الجديد.

هذا ويشهد العراق مذابح يومية، ونحن نضم صوتنا إلى صوت الشعب الأمريكي ونحبيه كونه يطالب باستمرار انسحاب جيوش الاحتلال، ووقف الحرب المزدوجة داخلها في أمريكا، وضد الشعبين العراقي والأفغاني.

أخواتي، إخواني، تعتبر هذه الأوضاع والوقائع رهيبة حيث تبين مدى خطورة ما يسمى بمخطط الشرق الأوسط الجديد الأمريكي، الرامي إلى تفكيك كل الأوطان من "باكستان" إلى "موريطانيا" عبر زرع الفتنة على أسس دينية وطائفية.

السيدات والسادة،

إن منطقتنا ليست بمعزل عن هذه التدايعات علماً أنه انعقد تجمع إفريقي أيام 20 و21 يونيو المنصرم بطرابلس (ليبيا) حضره المجتمع المدني، أي منظمات غير حكومية من مختلف البلدان، وشخصيات رسمية، تجمع يهدف إلى عرض وتبني مشروع القائد الليبي الرامي إلى تأسيس حكومة أفريقية تتولى شؤون كل القارة الإفريقية، وحضر من بلادنا حوالي أربعين شخصا مما يسمى بالمجتمع المدني، الأمر الذي يؤدي إلى طرح

على أساس برامج والتزامات ووعود. علما أن رئيس الجمهورية قال سنة 2004 إنه يعلم أن من صوت عليه لا يعد بالضرورة متفق معه في كل الأمور، بقدر ما كان الاتفاق كاملا في البحث عن الدفاع والإستقرار وعن تكامل الأمة.

السيد رئيس الحكومة،
لقد ألححتم على الإستمرارية في البرنامج، وهذا أمر مخيف، إستمرارية ماذا؟ إذا كنتم تعنون المشاريع، فنقول لكم نعم، ونحن نشمن ذلك، أما عن السياسات التي جعلت نسبة 65٪ من الجزائريين لا يصوتون، فنحن نقول: لا، بل بالعكس هنا وجبت القطيعة.

ففي الجانب السياسي، نتفق معكم في تعريق المصالحة الوطنية، لكن غابت الميكانيزمات في برنامجكم هذا خصوصا في معالجة ملف المفقودين، والتكفل بباقي الضحايا، وضرورة فتح النقاش الواسع داخل المجلس الشعبي الوطني حتى نطوي الصفحة الأليمة.

أما في الجانب الديمقراطي، نعتبر أن المساواة في الحقوق ضرورة حيوية، بل مسألة سيادة فيما يخص مراجعة قانون الأسرة، ورفع التحفظات على مصادقة الدولة على الإتفاقية الدولية لمكافحة كل أشكال التمييز.

السيد رئيس الحكومة،
فيما يخص الجانب الاقتصادي، طرح نواب الحزب قضايا عديدة، لكن نسجل في برنامجكم خطان متوازيان ومتداخلان يتمثل الأول في التوجه السياسي القديم القاضي بتنصل الدولة وبالتصحيح الصناعي، والثاني في حماية الاقتصاد، مما يجعل حزينا قلق، كون التناقض يحجب المستقبل ولا يسمح لنا بقراءة الأفق.

السيد رئيس الحكومة،
لا يكفيني الوقت للتطرق إلى كافة المسائل الاقتصادية، لكننا نلح الآن على القطيعة مع السياسات التي ولدت البطالة بالحجم الذي هي عليه الآن، البطالة التي جعلت الشباب يغرق في كل الآفات الإجتماعية مما يستدعي التصحيح كما فعلنا في قطاع المحروقات.

"فبركة" معارضا تستعمل فيما بعد من أجل تبرير التدخل الأجنبي.

السيدات والسادة،
تعلمون جميعا أن الجزائر أدرجت في المرحلة الأخيرة في قائمة سوداء صادرة عن الإدارة الأمريكية، قائمة تحتوي على البلدان التي تكثر فيها المتاجرة البشعة جنسيا بالأطفال، والمتاجرة بإخواننا الأفارقة السود عند عبورهم الجزائر. وبطبيعة الحال، لا يمكن تصديق مثل هذه الأقوال، لكن يجب أخذها بعين الإعتبار مثلها مثل القرار الصادر عن "الكونغرس الأمريكي"، برفع دعوى ضد منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEP) لإرتفاع أسعار البترول.

إخوانتي، إخواني،
هل يمكننا تجاهل مثل هذه المسائل خاصة، ونحن في المجلس الشعبي الوطني نمثل السيادة الشعبية، ولنا مسؤولية الدفاع عن السيادة الوطنية؟

إخوانتي، إخواني،
قال صحفي يوم السبت عند بداية النقاش، إن النواب والحكومة أمام إختبار سياسي فعلا، في حزب العمال نعتبر أن التدايعات العملية السياسية التي حركت يوم إقتراع 17 مايو المنصرم لم تنته بعد، لأنه تأكد أن لها امتدادات دولية. ثم إن نسبة الإمتناع (65٪) غير المسبوقة منذ الإستقلال دون شغب، لهي عبارة عن رسالة عميقة وصرخة إستغاثة تتطلب أجوبة فورية. نعم، أيتها السيدات، أيها السادة، إنها تعبر عن رفض السياسات التي طبقت، وعن رفض التفسخ السياسي. لهذا تطرق نواب حزب العمال إلى كل المحاور المدرجة في البرنامج بكل المسؤولية التي يفرضها علينا احترام العهدة، والبحث عن الحلول الوطنية لكل المشاكل عبر تثبيت السيادة الوطنية، وتوقيف السياسات المملاة من الخارج.

السيدات والسادة،
يرتكز برنامج الحكومة كمرجعية على برنامج رئيس الجمهورية، ونحن نقول في حزب العمال إن "كل ما زاد عن حده انقلب إلى ضده"، ذلك أن المترشحين من الأحزاب، لم يستندوا على برنامج رئيس الجمهورية وتم ترشيح كافة النواب من قبل أحزابهم

التعبير أو تضيقها أو إقصاء فئة من فئات المجتمع من ممارسة حقوقها السياسية في البلاد، أحزابا أكانت أم أحرارا؟ أليس الشعب مصدر كل سلطة، السيد رئيس الحكومة؟

نعتقد، نحن في المجموعة البرلمانية للأحرار أن التضحيات الجسام للشعب الجزائري من أجل الديمقراطية وكذا المكاسب السياسية التي وصلت إليها الجزائر، تتناقض وتتنافى مع مشروع قانون الانتخابات الذي صادقتم عليه السيد رئيس الحكومة في مجلس الحكومة ومجلس الوزراء، بحيث نراه تضيقا وإقصاء وتراجعا للديمقراطية في ظل جزائر العزة والكرامة، وبالتالي سيسهم ويزيد من تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات بالجزائر.

السيد الرئيس، أنتهز هذه الفرصة لأتقدم إلى كافة المواطنين والمواطنات الذين زكوا القوائم الحرة على المستوى الوطني، بأسمى عبارات الشكر والتقدير، وأخص بالذكر سكان ولاية ورقلة على إعادة منحهم الثقة فينا للمرة الثانية.

السيد الرئيس،

بعد القراءة المتأنية لبرنامج الحكومة المعروض على المجلس الموقر، يلاحظ أنه يكشف على إرادة قوية وعزم أكيد على تسجيل نمو اقتصادي يحقق الرفاه للمواطن والمواطنة الجزائرية. ثم إن هذا البرنامج النابع من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، يرمي إلى تغيير الإطار المعيشي المزمع الذي يعيشه الفرد ويتمناه نحو الأفضل والأحسن.

السيد الرئيس،

نرى في المجموعة البرلمانية للأحرار، أن مواصلة سلسلة الإصلاحات في مختلف القطاعات، من شأنه أن يدعونا إلى التفاؤل واستكمال إنجاز الورشات الكبرى في البلاد، ونعتبر هذه الأهداف متكاملة من حيث أنها شملت جميع القطاعات التنموية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما نقدر الأهمية الإستراتيجية لخيار المصالحة الوطنية كمحور أساسي تدور حوله مختلف أهداف البرنامج.

إلا أن تطبيق هذا البرنامج الطموح، السيد رئيس الحكومة، وهذه الأهداف النبيلة وجعلها واقعا ملموسا، يتطلب بذل المزيد من

أما عن القضايا السياسية المطروحة ولضيق الوقت، سوف أتوقف عند مراجعة قانون الانتخابات.

سيدي، لا يكمن العيب في النمط الانتخابي، ذلك أن النسبية، تعد أحسن نظام. ولا يكمن المشكل أيضا في حزب من الأحزاب، ذلك أن الحزب الصغير. يمكنه أن يصبح كبيرا، ويمكن للحزب الكبير أن يتفجر أو يمكن للشعب معاقبته. كذلك لا يكمن المشكل في النسبة التي تحصل عليها كل حزب في الانتخابات، لأنه إذا كانت الانتخابات حرة ونزيهة، يمكن الأخذ بها كمقياس. إن المشكل يكمن في إختلاط السياسة بالمال والأعمال، وهذا هو الخطر الكبير على الديمقراطية، أي بمعنى يجب الفصل كليا بينهم انطلاقا من أن لكل مواطن الحق في الترشح. علما أنه عندما يترشح رجل المال والأعمال في البلدان الديمقراطية يتخلى عن كل ذلك ويبيع ممتلكاته، كون المال والأعمال ممنوعان داخل الهيئات المنتخبة حتى لا تنشأ "اللوبيات". وهذا الفراغ القانوني الذي نعيشه نحن، هو الذي سمح بتأويل الحصانة البرلمانية التي لم تعد تستخدم في السياسة فقط، وإنما لأغراض أخرى.

نحن نطالب بالمراجعة التي تتمثل في إلغاء تمويل اللجان الانتخابية التي زرعت التفسخ بفصل واضح بين قطاع المال والأعمال من جهة وبين السياسة....

الرئيس : شكرا السيدة لويزة حنون، وأحيل الكلمة إلى السيد عماد جعفري رئيس المجموعة البرلمانية للأحرار.

السيد عماد جعفري : شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الحكومة،

ألا يشكل بيان أول نوفمبر والدستور الإطار الحر لممارسة حقوق المواطن؟ ألا ينص الدستور الجزائري على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات في ظل الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دون المساس في حرية

أعوان عاديين، لا تكاد تنتهي للمطالبة بتحسين الإطار المعيشي للمعلم أو الأستاذ في مختلف أطوار التعليم.

كثيرة هي النصوص التشريعية والتنظيمية التي صدرت، والتي كانت تهدف إلى توفير أجواء مهنية كفيلة بجعل العمالية تؤدي وظائفها في أحسن الظروف، إلا أن الواقع كان دائما مخيبا للأمل. لهذه الأسباب، السيد رئيس الحكومة، نطالب بإعادة النظر في الأجور ودراستها دراسة واقعية ومنطقية، وإعادة الاعتبار للأستاذ مهنيا واجتماعيا، ذلك ما لم نلاحظه مؤخرا في مركز تصحيح البكالوريا بولاية ورقلة، ونبقى نتأسف لمثل هذه الممارسات.

أما معاناة التلاميذ داخل الأقسام المكتظة، فلا يمكن لأحد منا تجاهلها.

إن كل توجه إصلاحي جاد في قطاع التربية والتكوين، لا بد أن يراعي هذه الحقائق، ويسعى إلى رسم سياسة تربوية جديدة تتضاعف من الجهود الهادفة إلى بناء المزيد من الهياكل التعليمية للتلاميذ الذين يتضاعف عددهم سنة بعد سنة.

سيدي رئيس الحكومة،

زميلاتي، زملائي النواب،

إن الحديث عن قطاع التربية يقودنا حتما إلى الإشارة إلى ظاهرة التسرب المدرسي، ظاهرة تستدعي رسم سياسة جديدة تتكفل بمعالجة الآثار السلبية المترتبة عن ترك آلاف التلاميذ مقاعد الدراسة في سن مبكرة. لذا، علينا أن نوفر هياكل التكوين المهني والتقني بتخصصات جديدة تتماشى ومتطلبات سوق الشغل،

علما أن هذه الهياكل كفيلة باستقبال العدد الهائل من ضحايا التسرب المدرسي.

السيد رئيس الحكومة،

في الوقت ذاته، لا بد من البحث عن أسباب استفحال هذه الظاهرة، ذلك أن الوضع الاجتماعي المتدني للكثير من الأسر الجزائرية، دفع بأبنائها إلى ترك مقاعد الدراسة في زمن مبكر. كما أن انعدام وسائل النقل في الكثير من القرى والأرياف، حالت دون تردد

الجهود، لأن المواطن اليوم لم يعد يثق في البرامج مهما كانت طموحة، كما لم يعد يأبى بالأرقام مهما كانت دقيقة وحاسمة، ذلك أن الواقع اليوم يثبت عكس ذلك تماما، ويبقى مخيبا للأمال والعزائم. فالعبارة ليست في البرامج أو سن القوانين أو إصدار التشريعات، بل العبارة في تطبيقها وجعلها أداة فعالة تحقق الأهداف والغايات التي كانت وراء إصدارها.

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي النواب،

إن قطاع التشغيل يزداد تأزما يوما بعد يوم، ورغم الأرقام التي تشير إلى تقدم كبير في امتصاص البطالة، إلا أن طوابير البطالين تزداد طولاً في كل المدن الجزائرية. كما أن انعدام الشفافية، وخرق القوانين في توزيع مناصب العمل، أديا إلى تزايد بؤر التوتر في كثير من الولايات، توتر أصبح يشكل خطراً حقيقياً على الأمن والسكينة العامة للمواطن وممتلكاته.

وعليه، تفرض علينا هذه الوضعية إعادة النظر في السياسة الاجتماعية من خلال رفع الأعباء الاجتماعية عبر آليات جديدة، تحقق تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع الواحد.

كما أن اعتبار العمل الجماعي الجاد آلية من آليات تحقيق الغايات والأهداف النبيلة الواردة في برنامج الحكومة، من شأنه أن ينمي شعور الثقة والتعاون والتكليف بين الإدارة والمواطن، ويطبع عمل أعوان الدولة ونشاطها، خاصة على المستوى المحلي، وذلك بالنزاهة والشفافية اللتان تعدان مطلباً جوهرياً ضمن سلسلة المطالب المشروعة التي ما فتى المواطن يرفعها إلى السلطات المحلية. لهذا، نقترح في المجموعة البرلمانية للأحرار، منحة خاصة للبطال لحين تشغيله، بالإضافة إلى وضع سياسة جديدة لتسيير عقود ما قبل التشغيل والشبكة الاجتماعية.

سيدي الرئيس،

نحن، في المجموعة البرلمانية للأحرار، نتفق على أنه لا يمكن لأحد منا أن ينكر الجهود التي بذلت والإصلاحات الجارية التي تقوم بها الدولة في قطاع التربية الوطنية.

غير أن هذا القطاع الإستراتيجي والحساس لم يصبو إلى الأهداف المنشودة، فاحتياجات عمال التربية، مكونين أكانوا أم

وبعد هذه الوضعية المزرية، نطلب من الحكومة إعادة النظر في المراسيم والقوانين التنظيمية لقطاع السكن.

أما عن قطاع الفلاحة، فيشكو هو الآخر تعثرا ملحوظا رغم الجهود الكبيرة المبذولة في هذا المجال الحيوي، ذلك أن السياسة الزراعية المتوخاة طيلة السنوات الأخيرة، لم تتمكن من التخلص من تبعية بلادنا الغذائية، بل حصل العكس تماما، إذ تفاقمت هذه التبعية رغم ضخامة الأموال التي رصدت لقطاع الفلاحة. وقد يكون تدخل الدولة الكبير في تسيير الهياكل الزراعية، وفي تنظيم شؤون الإنتاج والتسويق، مع عدم استقرار أساليب تسيير العقار الفلاحي، قد ساهم في تأزم القطاع. إن سياسة الدعم الفلاحي والامتياز الفلاحي، لم تعد تأتي أكلفها. لذا نرى من الواجب إعادة النظر في أساليب تنظيمها.

السيد الرئيس،

ترى المجموعة البرلمانية للأحرار، أن مختلف المبادرات الهادفة إلى إحداث فضاءات جديدة للإنتاج الفلاحي خاصة في الجنوب، تصطدم بعقبات شديدة التعقيد مثل ارتفاع فاتورة الكهرباء وغياب الدعم الجاد لكل الاستثمارات الفلاحية.

السيد الرئيس،

أعتقد أنه حان الوقت لسن قوانين جديدة تأخذ بعين الاعتبار كل منطقة من مناطق الوطن، مع إعادة النظر في مسألة التوقيت بالجنوب وهذا باقتراح الدوام الواحد.

أما في المجال الاقتصادي، فنجد أن الإصلاحات الجذرية التي قدرت منذ بداية التسعينات، والتي شجعت مبادرات الاستثمار، أعادت الإعتبار تدريجيا للمبادرات الحرة باعتبارها الركيزة الأساسية لاقتصاد السوق. إلا أن مخلفات النظام الاقتصادي المركزي، أدت إلى تفاقم البيروقراطية، وحالت دون تحقيق نمو اقتصادي يتناسب مع الإمكانيات المالية الضخمة الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، خاصة في السنوات الأخيرة، لا بد من القطيعة مع أساليب التسيير التقليدية.

السيد الرئيس،

إن سياسة الإنعاش الاقتصادي، التي بادرت بها فخامة رئيس الجمهورية تعتبر خطوة عملاقة في قطع أنماط التسيير

التلاميذ على مدارسهم بشكل منتظم. لذا بات من الضروري العمل على معالجة العوائق معالجة جذرية ونهائية، وتوفير المناخ المناسب للتحصيل العلمي والمعرفي، مع تحسين الوضع الاجتماعي للولي وللأسر الجزائرية المعوزة، وذلك بتحسين القدرة الشرائية للفرد أمام الارتفاع الجنوني للأسعار.

السيد رئيس الحكومة،

إن معاناة المرضى في المستشفيات لا تنتهي نظرا إلى النقص الفادح في الأطباء والمرمضين، وتبقى المعاناة مستمرة في نقص التجهيزات الطبية وانعدامها. هذه حالة المستشفيات الجزائرية، والتي إذا كانت على هذا الحال في المدن، فإن العيادات الجوارية في القرى والأرياف تبقى هياكل تصلح لكل شيء، عدا العلاج، ويبقى المواطن يتساءل عن أسباب هذا العجز الفادح في التأطير الصحي في بلادنا، ويبقى في انتظار الأمل المنشود، وعليه نقترح إعادة النظر في الخريطة الجامعية لمستشفياتنا الجامعية وتوزيعها على المستوى الجهوي.

أما فيما يخص قطاع السكن، فرغم من المراجعات الكثيرة للبرامج المختلفة التي سطرته الحكومة لإيجاد حلول لمشاكل السكن في البلاد، إلا أن دار لقمان تبقى على حالها.

إذ رغم كل السكنات المنجزة أو التي هي في طريق الإنجاز، ورغم الاحتياطات الكبيرة التي اتخذتها الدولة لمراقبة توزيعها على المستوى المحلي - وهنا نقصد بالذكر العدد الهائل من السكنات المجمدة على مستوى الدوائر - إلا أن سوء تسيير هذا الملف، وما انجر عنه من مشاكل محلية في التوزيع، ناهيك عن تدهور حالتها بسبب العوامل الطبيعية أو بسبب التخريب، جعل المواطن دائما ينتظر حكم اللجان المختصة في دراسة الملفات، إلى أن يصل إلى درجة القنوط أو يموت دون استلام مسكنه.

ثم إن رفع سقف ثمن السكن الاجتماعي، والذي ينعكس مباشرة على ثمن الإيجار، يزيد من معاناة المواطن الذي لا يرى تغيرا كبيرا في دخله الشهري ومعاناته اليومية وهو ما يحصل الآن في ولاية ورقلة، وهذا بين نقلكم لمدينة حاسي مسعود وبين إستفادة المواطن من السكن الاجتماعي، إذ بقي سكان حاسي مسعود ومدينة ورقلة يتضاربون فيما بينهم بخصوص السكنات الاجتماعية.

السيد أحمد إسعاد : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله الكريم، السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، السيدات والسادة النواب، السادة الحضور جميعا، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أغتنم هذه الفرصة السانحة لأتقدم بالتشكرات الأخوية الصادقة، باسم إخواني النواب أعضاء المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم، إلى جميع المواطنين والمواطنات الذين صوتوا لصالح هذه الحركة، ووضعوا ثقتهم في نوابها دون إكراه، ودون ضغط، ودون محاولات شراء الذمم والأصوات، وإنما بالإقناع وبالمعاملة الحسنة، وبالعامل المتواصل مع المواطنين.

السيد الرئيس، ها نحن بصدد مناقشة برنامج الحكومة، بعد انتخابات تشريعية لم تخل تجاوزات، أكدت مرة أخرى أن هناك فئة من المسؤولين أصابها داء الهلوسة "البافلوفية" التي تجعل عملية التزوير ترتبط ارتباطا عضويا بالإيعاز من دون إشارة، فأفسدوا على الطبقة السياسية التزيهة عرسها، وعلى الجزائر فرصا كثيرة في زيادة الديمقراطية.

فمتى يكف هؤلاء المفسدون لأعراس الديمقراطية عن تجاوزاتهم؟

السيد الرئيس، جدير بنا أن نذكر بأن الانتخابات التشريعية السابقة تميزت بعزوف شعبي قياسي بلغ قرابة 65٪ من الناخبين، وهو أمر يجب الوقوف عنده بالتحليل والدراسة من أجل استخلاص العبر. لذلك فإننا في حركة مجتمع السلم، نعتبر أن هذا العزوف ليس أمرا هينا، بل هو ظاهرة سياسية خطيرة لها أسبابها الموضوعية التي يمكن تلخيصها في نقطتين هما :

- الخوف من التزوير،
- اليأس من التغيير، أي بمعنى أولا، أن الظروف الاجتماعية للمواطنين لم تتحسن، وتدني قدرتهم الشرائية مرجع مخيف،

التقليدية، التي كانت وراء هشاشة اقتصادنا. فالسياسة الجديدة تحقق التحرر الاقتصادي دون تبذير المال العام أو إتاحة الفرصة لانتشار الرشوة والمحسوبية.

كما أن واقع الاستثمار في بلادنا، لا يدفع إلى التفاؤل، رغم توفر كل الشروط الملائمة لجلب رؤوس أموال وطنية أو أجنبية. والملاحظ ميدانيا لواقع هذا الاستثمار، يكمن في الدعم المفرط لصناعة المحروقات وتطويرها، دون رسم سياسة استراتيجية اقتصادية خارج المحروقات.

سيدي الرئيس، صدق من قال إن الجزائر ورشة مترامية الأطراف وشملت كل المجالات. ويقدر ما تكون هذه الورشات المفتوحة وتلك التي سوف تفتح ضرورة أملتها التحولات العميقة، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحتمية أفرزتها طبيعة التراكمات للمشاكل جراء هذه التحولات. إن مشاركة الفاعلين بكل أطيافهم والمخلصين منهم، لهي من أهمية تقتضيها الغاية من هذه الورشات والمواضيع المتناولة بها والنتيجة المرجوة منها. إن الحوار والتشاور والمشاركة، لكلها عوامل تشكل ركائز النجاح، وعلى الحكومة أن تجعل هاجسها البحث عن الآليات الملائمة أكثر لترشيد الإنفاق، وعقلنة الاستثمار، واتخاذ التدابير الناجعة لتحسين المعاملة مع المواطن، إلى غاية الوصول إلى استرجاع ثقته في دولته بعد استرجاع هذه الأخيرة لمصداقية مؤسساتها وهيبته.

سيدي الرئيس، نحن، النواب الأحرار في المجلس الشعبي الوطني، نرى أنفسنا امتدادا لكل المنتخبين الأحرار على المستوى الوطني، وعلى رأسهم فخامة رئيس الجمهورية. وما يمليه علينا الواجب الأخلاقي والوطني، هو العمل والحرص على تطبيق برنامج فخامته ميدانيا. وشكرا والسلام عليكم.

الرئيس : شكرا السيد عماد جعفري، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد إسعاد رئيس المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم، فليتهفضل.

والانتعاش المتزايد لاقتصادنا، واسترجاع البلاد لمكانتها في المحافل الدولية، وهي كلها مؤشرات إيجابية نتمناها ونجدد في ظلها الدعوة إلى إنهاء المراحل الانتقالية التي طال أمدها، والتي فوتت على الجزائر فرصا ثمينة، عطلت مساراتها التنموية وذلك من خلال رفع حالة الطوارئ التي نعتبر نحن، في حركة مجتمع السلم، أن مبررات وجودها تقلصت إلى أدنى مستوياتها.

السيد الرئيس،

إن الجزائر، بفضل الله تعالى، صارت تسجل سنويا مداخيل مالية محترمة تدفعها إلى رفع سقف التوقعات وتعدد المشاريع التنموية، وإننا إذ نثمن جهود الدولة في التسديد المسبق للمديونية الخارجية، وجهود الحكومة في تنوع البرامج التنموية.

فإننا، في حركة مجتمع السلم، ندعم استثمار أكثر من 140 مليار دولار في مختلف المشاريع التنموية على المستوى الوطني، ونرى أنه من واجبنا التذكير، بأن اقتصادنا مازال يعتمد بصفة أساسية على المحروقات والمحروقات فقط، مما يمثل مصدر قلق للأجيال اللاحقة، علما أن صادرات الجزائر خارج المحروقات، مازالت تتراوح في حدود المليار دولار فقط، أي أن حقيقة مداخيلنا تتلخص ببساطة في استخراج البترول والغاز اللذين لا نتحكم في تجديدهما، ولا حتى في ثمنهما في الأسواق العالمية، وتحويلهما إلى أموال سائلة يبني جزء منها اقتصادنا ورفاه شعبنا، ويكسب الجزء الآخر في البنوك الوطنية والخارجية.

وعليه، نقترح التقليل من التبعية للمحروقات بتوسيع القاعدة الاقتصادية بتطوير الصناعات البتروكيمياوية، والزراعة، والصناعات الغذائية وكل الصناعات التحويلية. هذا بالإضافة إلى مواصلة الجهود الكبيرة والمشكورة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل قاعدة صناعية كبيرة، ومصدرا هاما لتوفير مناصب الشغل، وفرصة لنقل التكنولوجيا والابتكار.

السيد الرئيس،

فيما يخص تعديل قانوني البلدية والولاية اللذين طال انتظارهما، فإننا في حركة مجتمع السلم، نرى أن المنتخب

حيث أصبح المواطن اليوم يعيش مفارقة عجيبة بين البجوحة المالية المقدره بملايير الدولارات وبين غلاء المعيشة.

لذلك فلا يكاد يحس بانعكاسات إيجابية لهذه البجوحة على واقعه الاجتماعي الضاغط والمتوتر.

ثانيا، أن عدم ثقة المواطن في نزاهة العملية الانتخابية التي لم تعد طريقا ديمقراطيا للتداول على السلطة سلميا في نظر 65٪ من الكتلة الناجية، قد جعل أعراس الجزائر باهتة وذهاب المواطنين إلى صناديق الاقتراع واجبا ثقيلًا.

وعليه، فإننا نرى أنه قد حان الوقت أن تتحمل الدولة أولا، كل مسؤولياتها من أجل إعادة الإعتبار للعملية الانتخابية وذلك بمراجعة جادة وشاملة لقانون الانتخابات بعيدا عن الترفيعات وردود الأفعال الآتية التي قد لا تفي بالغرض، وأن تشرك الطبقة السياسية ثانيا، عبر منتخبيها في إثراء النقاش، وثالثا، وهذا مهم جدا، يجب أن تسلط أقصى العقوبات على كل من يسهم في تشويه الفعل الديمقراطي عبر المساس بمصداقية الانتخابات كما يجب معاقبة المزورين وحرمانهم من أبسط الحقوق لأنهم وببساطة ليسوا جديرين بأي احترام أو تقدير.

ونحن في حركة مجتمع السلم، نؤكد ضرورة الأخذ بهذه النقاط بجد وصرامة، لأننا نراها كفيلة بإعادة الثقة المفقودة في العملية الانتخابية، خاصة، ونحن على مرمى حجر من محليات 2007.

السيد الرئيس،

إننا نقف دائما مع مسعى المصالحة الوطنية، الذي دعمته بكل مسؤولية حركة مجتمع السلم، ودعت إليه منذ اندلاع الأحداث المؤلمة، وحثت كل الطبقة السياسية على مختلف توجهاتها، على الحوار والتسامح حتى صار مسارا سياسيا وبرنامجا حكوميا زكاه الشعب الجزائري، والذي تحقق بفضل السلم والأمن الشرطان الأساسيان للتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي.

إن نجاح هذا المسعى يستوقفنا أمام حقيقة مفادها أن بلادنا خرجت من مرحلة انتقالية مضطربة إلى مرحلة جديدة هادئة ومستقرة، تترجمها عودة الاستقرار التدريجي لمؤسسات الدولة،

الخليفة" وبنوك أخرى، فإننا نسجل أن البنوك العمومية ذات الرأس المال الممول من خزينة الدولة، لم تسهم إلا بنسبة ضئيلة في دعم مشاريع الشباب لإنشاء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة، مؤكدة المقولة التي مفادها أن البنوك لا تمنح القروض إلا للأغنياء. والسؤال المطروح هو: أين الخلل؟ وما تصور الحكومة للخروج من هذه المعضلة التي لا تخدم التنمية، وإنما تزيد أهل المال غنى، وتحشر فقراء الشعب في زاوية النسيان؟

وفي السياق نفسه، فإننا نسجل أن برنامج الحكومة لم يأخذ بعين الاعتبار مقترح حركة مجتمع السلم المتعلق بفتح شبابيك على مستوى البنوك العمومية، تعتمد أساسا على التعاملات الإسلامية، وتشجيع البنوك الإسلامية، على فتح فروع لها، والاستثمار في بلادنا ولسنا هنا بصدد اقتراح المستحيل، بل سبقتنا حتى الدول الأوروبية التي تحسن استغلال الفرص، وتتعامل مع اقتصاد السوق لتجنيب الملايير الهاربة من جحيم المعاملات الربوية، خاصة على مستوى أثرياء العالم الإسلامي.

ومن هنا، نسألكم السيد رئيس الحكومة، متى تتكفلون بهذا المقترح الذي سيكون له بكل تأكيد تأثير إيجابي في بنوكنا وفي مواطنينا على حد السواء؟

السيد الرئيس،

تتمن حركة مجتمع السلم باعتزاز موقف الجزائر من القضية الفلسطينية، موقف خلدته الرئيس الراحل هواري بومدين، رحمه الله، في مقولته الصادقة (نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة) وغرسه الشيخ محفوظ نحاح، قدس الله ثراه، في قلوب المسلمين جميعا عندما اعتبرها القضية المركزية للأمة الإسلامية.

إن الشعب الجزائري يتابع بحزن كبير ما يجري بين الإخوة الأشقاء في فلسطين المنتمين إلى مختلف الفصائل، والكل يعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي. لذلك، فإننا ندعو الدولة الجزائرية مجددا لمضاعفة الجهود، كما عودتنا دائما على ذلك، والمساهمة الفعالة في علاج تداعيات هذه الأزمة، لتمكين الإخوة الفلسطينيين من إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

المحلي على المستويين البلدي والولائي هو أقرب مسؤول للمواطن، وبالتالي فهو أول من يتجه إليه المواطن عندما يريد حل مشكلة من مشاكله اللامتناهية. فعلا، المنتخب المحلي هو الأقرب مقارنة مع رئيس الدائرة أو الوالي. وعليه، فإننا في حركة مجتمع السلم، نطالب بضرورة الاهتمام به ومنحه كل الصلاحيات الضرورية التي تمكنه من أداء مهامه، بالتعاون طبعاً مع كل من رئيس الدائرة والوالي تعاوناً يضمن تحقيق الهدف الأسمى الذي نصبو إليه جميعاً، وهو خدمة المواطن، وقضاء حاجاته ورفع الغبن عنه.

لذلك تعلن مجموعتنا البرلمانية بوضوح تبنيتها لكل تعديل يصب في اتجاه إعادة الاعتبار للمنتخب المحلي، ويدعم صلاحياته مع ضرورة إصلاح المالية المحلية واستقلاليتها وتسخيرها في خدمة المواطنين والمواطنات، ويضمن كل إجراء من شأنه تأطير أعوان الدولة حتى يتمكنوا من حسن تسيير المصالح المحلية على قاعدة (الإدارة في خدمة المواطن).

السيد الرئيس،

إن موضوع التشغيل هو المحور الذي يجب أن يبنى عليه برنامج الحكومة كونه يكتسي أهمية بالغة لارتباطه الوثيق بالاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وذلك بالنظر إلى نسبة الشباب المتزايدة وإلى العدد الكبير من خريجي الجامعات ومعاهد التكوين.

وعلى ذكر هذا الأمر، فإن الإعلان عن نسبة البطالة والمقدرة بـ 12٪، رقم يبعث على التساؤل والحيرة، ويجعلنا في حركة مجتمع السلم، نتساءل عن الطريقة التي تعتمدها الحكومة في تقديرها لهذه النسبة.

وعليه، نقترح استحداث منحة البطالة لفائدة الشباب خريجي الجامعات، ومعاهد التكوين المهني، إلى غاية حصولهم على منصب عمل يصون كرامتهم.

السيد الرئيس،

يعد القطاع المصرفي أحد الأسس التي تركز عليها التنمية الاقتصادية، وإنما إذ نتابع باهتمام بالغ جهود الحكومة الرامية إلى النهوض بهذا القطاع، خاصة بعد الزلزال الذي أحدثه "بنك

تجديد الثقة فيهم من قبل فخامة رئيس الجمهورية، آمليين أن تكمل مساعيهم بكامل النجاح خدمة للوطن، وترقية للمواطن، ووصولاً بالجزائر إلى مستويات الطموح التي نأملها جميعاً من استقرار ورفاهية.

السيد الرئيس،

من الضروري ألا ندع هذه الفرصة دون أن نقف وقفة خشوع وإجلال للترحم على أرواح شهدائنا الأبرار، شهداء الثورة المجيدة، ونحن نتأهب للاحتفال بذكرى عزيزة علينا وهي ذكرى عيدي الاستقلال والشباب.

هذه كذلك مناسبة نستغلها كعادتنا في التجمع الوطني الديمقراطي لنقف وقفة خشوع وإكبار لشهداء الواجب الوطني، مناسبة لنتمنح جهود الجيش الوطني الشعبي الباسل، ومختلف أسلاك الأمن والمقاومين والوطنيين المخلصين، الذين وقفوا من أجل إنقاذ الجزائر، وما زالوا متصددين لمكافحة الإرهاب إلى غاية اجتثاث جذوره نهائياً. وحمدًا لله، تحسنت الأوضاع الأمنية بفضل جهود الدولة وعلى رأسها فخامة رئيس الجمهورية.

السيد رئيس الحكومة،

إن دراستنا وتمعننا في برنامجكم، يفيدان بأننا حققنا إنجازات مهمة، وبأننا كذلك مقبلون على عهد جديد ستستمررون فيه بكل عزم وحزم لتنفيذ ما تبقى من البرنامج الرئاسي، الذي نعتبر أنفسنا في التجمع شركاء فيه وطرفاً أساسياً. لذا نسعى بكل ما لدينا من طاقة من أجل المساهمة والسهر والحرص على تطبيقه وتجسيده ميدانياً والتأكيد كذلك على تفعيله بمقترحات سنضعها بين أيديكم من خلال مداخلتنا هذه.

السيد الرئيس،

الكل يعلم أننا طوينا صفحة قاتمة جداً من تاريخنا، صفحة عانى من خلالها شعبنا أمر المأسى، من قتل وتخريب وتدمير. ولعل وطأة الأحداث الدامية التي مرت بها بلادنا ورسوخها في الذاكرة الوطنية كمأساة، من الضروري ومن اللازم وضع حد لها وتفاديها مستقبلاً، وهي التي تدفع اليوم التجمع الوطني الديمقراطي إلى ترقية فلسفة المصالحة الوطنية التي أرسى دعائمها السيد رئيس الجمهورية، والتي تقوم أساساً على

أختم كلمتي هذه - والوقت يداهمني - بالتذكير بالمقولة الخالدة لأمير المؤمنين سيدنا عمر رضي الله عنه (رحم الله أمرء أهدى إلي عيوبي) لذلك، فإننا - في المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم - نؤمن إيماناً قاطعاً أن قوة الحكومة مرتبطة أساساً بقوة المؤسسة التشريعية. فلن ينفعكم السيد الرئيس ولن ينفع حكومتكم الإكثار من المدح أو الإطراء في الشكر، ولن يسدد عملكم التغاضي عن الأخطاء، والتستر على ما لا يجب التستر عليه، بل أن النقد البناء - ولو من قبل شركائكم في التحالف - سوف يقوي سواعدكم، ويعطي لبرنامجكم مصداقية أكثر، يعينكم في أداء مهامه، النبيلة وتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقكم في ظرف حساس تمر به الأمة العربية والإسلامية.

إن ما تقدمتم به، السيد الرئيس، أمام مجلسنا الموقر، كان مشروع برنامج، ثمنا إيجابياً واستكملنا سلبياته ونقول لكم: سيروا على بركات الله، "والله معكم ولن يترك أعمالكم".

وفي انتظار تحقيق هذه الآمال، نسأل الله لكم السداد والتوفيق في مهامكم، ونذكر أنفسنا وإياكم بقوله تعالى: "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: شكراً السيد أحمد إسعاد، وأحيل الكلمة إلى السيد ميلود شرفي رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي.

السيد ميلود شرفي: شكراً.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، أزول فلان،

أود في البداية - أصالة عن نفسي ونيابة عن زميلاتي وزملائي النواب في كتلة التجمع الوطني الديمقراطي - أن أتقدم بأخلص التهاني إلى السيد رئيس الحكومة وإلى أعضاء طاقمه عن

المجالات والإنطلاق في الإقلاع الفعلي لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية. ونذكر من هذه الأوراق الاربعة ما يأتي :

- الاستقرار المؤسساتي الذي تتمتع به البلاد.
- استرجاع السلم رغم المحاولات اليائسة لبقايا الإرهاب.
- برنامج تنموي لا سابق له وضعه السيد رئيس الجمهورية بتعبئة مالية تفوق 150 مليار دولار.
- الإنطلاق الفعلي في مسار الإصلاحات على جميع الأصعدة.

غير أنه وفي الوقت نفسه تواجه الجزائر تحديات جوهرية يعيشها المواطن في حياته اليومية وتراهن مستقبل التنمية المستدامة في بلانا، تنمية يمكنها التغلب على شبح البطالة وعلى التبعية الخانقة للمحروقات وكذا على توسيع الهوة بين طبقات شعبنا في المجال الاجتماعي. ومن هذه التحديات، نذكر بالخصوص:

أولا- ثقل البيروقراطية وعواقبها على حياة المواطنين وعلى الفعالية الاقتصادية.

ثانيا- التباطؤ وفي بعض الأحيان حتى التأخر في تجسيد مسار الإصلاحات جراء تغليب النظرة البيروقراطية أو حتى في بعض الأحيان جراء التردد الإيديولوجي في بعض الأوساط.

ثالثا- عدم الإسراع بالتشجيعات والتسهيلات وكذا المرونة الضروريين لفسح المجال أمام الاستثمار عامة، والاستثمار المحلي خاصة، بغية توفير مناصب شغل دائمة.

رابعا- ظهور فوارق مذهلة بين طبقة تعرف تراكم في الثروة حتى بطرق متحايلة على القانون، وطبقة عاملة تعاني أوضاعا صعبة، طبقة ثالثة وواسعة لا دخل لها، خاصة في صفوف الشباب، تتخبط في شبح اليأس والبؤس، وتنحرف في بعض الأحيان إلى تصرفات خطيرة جدا.

السيد الرئيس،

إن هذا التقييم الذي نتقدم به دون مبالغة هو تقييم يشعر به المواطن. كما أنه تقييم جاء به فخامة رئيس الجمهورية في تدخلات عديدة، وهو يناشد الجميع إلى المزيد من الفعالية، وإلى ربح المسابقة مع قضية البطالة خاصة وضرورة إحداث اقتصاد يكمل ثروة المحروقات.

مواصلة مكافحة الإرهاب، والقضاء عليه نهائيا لتخليص شعبنا وبلادنا من بؤر التوتر، والخوف، والجمود الذي خيم على مؤسساتنا طوال سنوات عديدة.

والمصالحة الوطنية التي تندرج ضمن مسار التقويم الوطني، وتدعيم سياسة الوثام المدني، تعتبر بالنسبة إلينا في التجمع، أولوية مطلقة، أولا وقبل كل شيء في استقرار البلد وتأمينه وتنميته من خلال تسخير طاقاته وموارده البشرية والمادية. وأكثر من هذا، فإن المصالحة الوطنية التي تمثل اختيارا حضاريا بالنسبة إلى شعبنا تقتضي أن تتخلص بلادنا نهائيا من الإرهاب والعنف بشتى أشكاله، وكذا من كل أنواع التطرف والتعصب. وإذا تحقق هذا سيعرف البرنامج دون شك التطبيق الفعلي في كنف الاستقرار والأمن، ولن يتأتى ذلك إلا باتخاذ كل الإجراءات التدابير التي جاء بها ميثاق السلم والمصالحة الوطني والتي أكدها رئيس الجمهورية في مناسبات عديدة، بغية بناء مجتمع ودولة تبتعد عن الأحقاد والضغائن.

السيد الرئيس،

ساند التجمع الوطني الديمقراطي فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ سنة 1999، وهو يستمر في هذا الدعم، وإنه لمن خلال هذا الموقف ستصوت المجموعة البرلمانية للتجمع على البرنامج الذي تقدمت به الحكومة أمام مجلسنا المقرر.

وأردت - باسم زملائي - توضيح هذا الموقف منذ البداية، كون التجمع الوطني الديمقراطي يتخذ في معسكر الأغلبية، وفي إطار التحالف الرئاسي، وهو يتحمل هذا الموقف دون تردد أو حرج كونه يؤمن بقواعد الديمقراطية المتعددة في الجزائر مثلما هو الشأن في البلدان الأخرى.

السيد الرئيس،

من هذا المفهوم، ومن هذا المقام، نريد كذلك أن نتقدم باسم كتلتنا بمساهمة التجمع الوطني الديمقراطي استكمالا أو تكميلا للتدخلات الفردية التي تفضل بها الزملاء النواب في حزنا بمناسبة مناقشة برنامج الحكومة هذا.

إننا نعتقد، سيدي الرئيس، زميلاتي، زملائي النواب، أن أمام الجزائر اليوم كل الفرص لاستيعاب تأخراتها في جميع

المساواة مع السوق العالمية، وعلى استغلال السيولة المالية المتوفرة لتحفيز الاستثمار المحلي.

سادسا/ نساند البرنامج الهام الذي تنفذه الحكومة لإصلاح المنظومة التربوية بأصنافها الثلاثة، ونطالب في الوقت نفسه بإعادة الاعتبار للعلم والتكوين عن طريق ترقية مكانة الطبيعة العلمية للبلاد وتحسين أوضاع أعوان الإدارة العمومية.

سادسا وأخيرا/ نتفق مع الحكومة على ضرورة الاستمرار في الحرص على العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني، وناشدها في الوقت نفسه بإدخال المزيد من الشفافية والفعالية في هذا المجال عن طريق إجراءات جديدة تجعل دعم الدولة في هذا المجال يذهب إلى المحتاجين والمعوزين الحقيقيين دون سواهم. ولقد تقدمنا في هذا المجال بمقترحات ملموسة نرى فيها قدرة لجعل التضامن الوطني شفافا، وتممكنا من الاستمرارية.

السيد الرئيس،

زيادة على هذه المقترحات التي ذكرناها ضمن هذا النقاش، يريد التجمع الوطني الديمقراطي أن يوصي الأخوات والإخوة في الطاقم الحكومي، بالحرص أكثر على سياسة الجزائر في مجال التبليغ. فالجزائر بالفعل تنجز اليوم الكثير في جميع المجالات، ولكن يتغلب في الساحة من حين لآخر الإحساس بالتباطؤ. كما تتغلب في بعض الأوساط صورة التشاؤم. ونذكر على سبيل المثال ما يتعلق ببرنامج إنجاز مليون سكن، ولو أن البيان الذي خلص لتقييم هذا الملف تحت إشراف السيد الرئيس شخصيا، في شهر رمضان الماضي، قد أبشر الجزائريين والجزائريات بأن أكثر من 700 ألف وحدة من هذه السكنات قد أصبحت آنذاك في طور الإنجاز. كما نوصي إخواننا في الحكومة بالحرص على المزيد من التجانس في أدائهم وإخراجاتهم بغية الابتعاد عن بعض ظواهر التضارب في العمل والاتجاه، كل ذلك حرصا منا على نجاح حكومة يشارك التجمع فيها وساندها في مهمتها.

السيد الرئيس الموقر.

السيد رئيس الحكومة الفاضل،

الزميلات، والزملاء،

ذلكم، إذن، ما أرادت كتلة التجمع الوطني الديمقراطي أن تدلي به مرافقة لمباركتها للبرنامج الذي تقدمت به الحكومة، متمنية

ذلك هو المنطلق الذي أدى بالتجمع الوطني الديمقراطي إلى تقديم مساهمته عبر 140 مقترح لتفعيل البرنامج التنموي الحالي، مقترحات عرضها حزبنا على المواطنين، وذكر نوابنا العديد منها خلال هذا النقاش الثري، مقترحات نضعها بين أيادي حكومتنا، ونريد الإلحاح ببعضها في هذه المناسبة.

أولا/ نساند التطبيق الكلي والوفاي لجميع إجراءات المصالحة الوطنية، وناشد في التجمع إلى التكفل بوضعية المقاومين الذين يعانون أوضاعا اجتماعية صعبة جدا. كما نناشد إلى التكفل الكامل بضحايا الإرهاب، وضحايا المأساة الوطنية عامة.

ثانيا/ نساند كذلك البرنامج المتعلق بإصلاح العدالة وتحسين التكفل بأمن المواطنين، ونطالب في الوقت نفسه بتشديد العقوبات الجزائية لمكافحة بعض أصناف الجريمة مثل الرشوة ومتاجرة المخدرات، واختطاف المواطنين، وهي كلها ظواهر خطيرة جدا. وأبشع صورة لهذا الواقع، هو اغتيال ابن بريء، اختطف منذ أيام بالعاصمة بالذات.

ثالثا/ نساند ما خططته الحكومة لترقية الحكم الرشيد، ونطالب في الوقت نفسه الإسراع ببعض الإجراءات التي من شأنها تحسين فعالية الإدارة نحو المجتمع مثل تخفيف الإجراءات البيروقراطية، وتقريب الإدارة من المواطن من خلال التقسيم الإداري الجديد، والمزيد من فعالية المجالس الشعبية المحلية بمراجعة قانوني البلدية والولاية، وأيضا نحسن إدارة الاستثمار عن طريق ظهور حقيقي للشبكات الموحد، الذي نتحدث عنه منذ سنوات طوال.

رابعا/ نبارك مرة أخرى للبرنامج التنموي الضخم الذي جنده السيد رئيس الجمهورية لفائدة الهضاب العليا وولايات الجنوب، ومنتظر من الحكومة مرافقة هذا الجهد بالإجراءات الضرورية لتشجيع الاستثمار في هذه المناطق الشاسعة انطلاقا من اقتصاد تربية المواشي والفلاحة عامة، إلى جلب الاستثمار بهذه المناطق، ومن ثمة التغلب على البطالة والزحف الريفي.

خامسا/ نشجع الحكومة في المضي قدما بالإصلاحات الاقتصادية بما في ذلك الخصخصة. ونشجعها في نفس الوقت على إدخال تدابير تحفيزية جديدة تضع المستثمر الجزائري في

"قد ينكر الفم طعم الماء من سقم وقد تنكر العين ضوء الشمس من رمد"

من مزايا الدستور وجميل صنيعه، أن يلتقي عمار هذا الهلال الخصب في شكله الصغير وفي شكله الكبير، لا أن يلوي الأول ذراع الثاني ولا أن يتلع الثاني الأول، إنما ليحتضنه برفق ويدفع بعجلته إلى الأمام ما دام التلازم حتما مقضيا، ومصالحة الجزائر القاسم المشترك بيننا.

"من كان في نعمة ولم يشكر، خرج منها ولم يشعر"

أين كنا، فزع، خوف، رعب، هول، نتيجة انفجارات تهتز لها الأرض، تتصدع لها جدران المباني، تتوقف لهولها الأنفاس، تبلغ القلوب الحناجر.

كيف كنا؟ ساحاتنا مخيفة، ممراتنا رهيبة، شوارعنا خالية، إلا من نار ودخان، وممن نذروا أنفسهم يللمون الجرحى ويجمعون الأموات.

كيف كنا؟ تائهين، نذعر من بعضنا، الدمع في مآقينا، ضيق في نفوسنا، اختناق في أنفاسنا، إنقباض في صدورنا، عذاب في قلوبنا.

كيف أصبحنا؟ صار بعد العسر يسرا.. إن الأزمة ولدت الهمة.. وأن بعد الشدة والهرج، أني الحل والفرج.

أنبلج الصبح من الأوراسي، كما أنبلج بالأمس من الأوراس... تأتي كلمات ثلاث بعود ثلاثة، إعادة الطمأنينة إلى النفوس، انعاش الاقتصاد الوطني، العودة القوية إلى واجهة المحافل الدولية.. وكان الوعد حقا، فاستتب الأمن وهدأت النفوس، وانتقلنا من غرفة الإنعاش إلى حيث التنفس الطبيعي للاقتصاد الوطني، وتسامى الجزائريون، فنسوا زمنا ولي ولم بأسوا عليه، تسامحوا، تصافحوا، تراحموا، تآزروا..

أين نحن؟ انطلاقا من الإرادة السيدة للشعب، تجسد في الواقع الحي استكمال سياسة السلم والمصالحة الوطنية من أجل استقرار الأمة وتطورها.

لها النجاح والتوفيق في تجسيدها لبرنامج السيد رئيس الجمهورية.

لقد عرف التجمع الوطني الديمقراطي طوال عقد كامل من الزمن بحرصه على نجاح الجزائر.

وبالأمس، كان سعيها الجوهري يكمن في بقاء الدولة الجزائرية واقفة شامخة، والمساهمة في انتصارها. واليوم، وفي عودة السلم والاستقرار أصبح جوهر نضالنا يكمن في إنجاح المسعى التنموي، الذي زكاه الشعب الجزائري في أبريل 2004، واستعادة الأمل عند جميع المواطنين وخاصة في شريحة الشباب من خلال السماح لهم بالتأكيد أن الجزائر تتقدم كل سنة بصفة ملموسة، ومن ثمة بتجنيدهم طاقاتهم لبناء وطننا العزيز.

وختاما، نعبر نحن، في التجمع الوطني الديمقراطي، عن تفاعلنا الكبير بمستقبل الجزائر على كل الأصعدة. ولعل ما يعزز هذا التفاؤل، هو هذا البرنامج الذي جند له فخامة الرئيس أكثر من 150 مليار دولار بغية تنمية شاملة وكاملة.

وتتمنى من تحالفنا الرئاسي في هذه الحكومة، أن يضاعف جهوده من أجل التطبيق الفعلي والميداني لهذا المشروع الطموح، استجابة لتطلعات شعبنا الذي ينتظر الكثير والكثير من حكومتنا..

السيد الرئيس،

ندعو لكم بالتوفيق، ونشد على يدكم مباركين ومساندين ومشجعين على العمل الجاد الدائم والدائب، شكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا السيد ميلود شرفي، وأحيل الكلمة إلى السيد العياشي دعدوعة، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني.

السيد العياشي دعدوعة : السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إصلاح العدالة، وإصلاح هياكل الدولة ومهامها، وإصلاح منظومة التعليم الوطني.

السيد الرئيس،

من حيث النتائج المتوصل إليها، وبما أن العدل أساس الملك، العدل الذي لا يطمح في إنصافه وجيه، ولا يشك في حيفه ضعيف، فإنه من الضرورة بمكان -وأنتم تواصلون تعزيز مسار إصلاح العدالة- أن تعملوا على نقل القضاء ولو بالتدرج من الاستقلال الناجم عن نظام الفصل المرن بين السلطات، إلى الفصل الفعلي بينهما.

سيدي،

يقف العلماء عند أبواب الأغنياء لاعتراهم بمزايا المال، ويعرض الأغنياء عن الوقوف أمام أبواب العلماء لجهلهم بمزايا العلم، قاعدة تجرنا إلى القول إنه لا يكفي القضاة في مجتمعنا حشو وطابهم بالمعارف، وعصرنة ظروف العمل ووسائله لمجابهة ومحاربة مختلف الجرائم وشتى الآفات، إن بقيت ظروفهم الخاصة كما هي عليه، وهم الذين يتحملون مسؤولية إنجاز مهام القضاء الانتقالي في تسوية وضعية ضحايا المأساة الوطنية، التسوية التي هي في آخر لمساتها.

سيدي،

لقد حرصت على حصر وتهيئة دعائم مهمة في إصلاح مهام الدولة وتنظيمها بما يتعلق خصوصا بتعزيز الأمن، وتحسين أنماط التسيير، وأداء الدولة، مركزين على التكوين المستمر وتوفير الإطارات التقنية. ولكن يجب أن يعني بالذهنية لتشعر أكثر بمسؤوليتها التي يجب أن تعمل في تناغم وانسجام. وتلك الذهنية التي نقصدها هي ذلك الإقلاع الحقيقي من نمط لمنظومة فكرية قديمة ترسب فيها ما ترسب، وصارت ركاما من قوالب جاهزة عطلت الفكر، وحاصرت الإبداع إلى نمط منظومة عصرية حديثة قادرة على مسايرة العصر.

سيدي،

ونحن مقبلون على انتخابات محلية أساسية، ونظرا إلى ما تعانيه المجالس المحلية من عجز مالي، وتقصير في دائرة المهام والصلاحيات، وكون السلطة المركزية هي الأخرى تعاني عدم جعل هذه المجالس قادرة على تحمل مسؤولياتها التي

وإذا كنت -والمناسبة سانحة- أقدم باسم أعضاء المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، تحية إكبار وعرفان إلى تلك المؤسسات والمصالح، وإلى أولئك المواطنين الذين هبوا إلى نجدة الأمة والحفاظ على مكتسباتها وعلى مؤسساتها، فإن السلطة من جهتها بادرت بنشر قيم التسامح ومفاهيمها داخل المجتمع انطلاقا من ثقافة وتقاليد الشعب الجزائري الذي أقبل على مسعى السلم والمصالحة الوطنية بإخاء لا مثيل له ولا نظير، واستمدادا من روح تعاليم ديننا الحنيف، الذي يجمع ولا يفرق، يقرب ولا ينفّر، قصد تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية زاحفة نحو التقدم والتطور والازدهار، يحذوها التسيير الرشيد والتعمير المفيد.

فحوربت مظاهر اختلاس المال العام إلى حد بعيد في البنوك والمصارف وفي غيرها من المؤسسات بشجاعة غير معهودة.

ونحن في هذا المجال، نبقي نطالب بالبقاء على سيف الحجاج مسلولا، يضرب الأعناق الفاسدة إلى أن يرتدع من يرتدع، ويتوب من يتوب، وينوب من ينوب.

ودفعت عن آخرها الديون وخدماتها التي كانت تثقل كاهل الوطن والمواطن، ووفرت المبالغ المالية المعتبرة التي نرجو الإسراع بإنفاقها لرفع الغبن، والقضاء على البطالة والفقر، كدأبكم سيدي، بعيدا عن التلميع والترقيع.

من ذا الذي يقول غير أن هذا الانتقال من حال إلى حال قد أحدث وثبة نوعية، ووفر مناخا وطنيا وإقليميا ودوليا لاثقا ليكون للجزائر وضع قدم في عالم يتطور، وللشعب منبر رأي بين مجتمعات تتغير.

هذا الانتقال حسب قراءتنا هو الإطار الأمثل لبرنامج الحكومة المعروض علينا والذي هو تجسيد لبرنامج رئاسي بلا شبيه، لرجل وفي بلا ثان، برنامج الشعب الجزائري برمته. ولذلك، فالتعاطي معه يجب أن يراعي بالأساس انشغالات الشعب واهتماماته، وأن يحترم عناصر هويته وعمق انتمائه.

في هذا الشأن تتبنى المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني أهداف الورشات الثلاث، وما توصلت إليه لجانها في

والأجور مرشحة للزيادة. والمناسبة، اليوم الإفريقي للوظيفة العمومية، هل من زيادة هذا الصيف لشريحة هذا القطاع في بلادنا؟

إن المجموعة البرلمانية تشدد على ضرورة وفاء المنظومة الوطنية للتربية لقيم بيان أول نوفمبر في أسسها وفي منطلقاتها وفي مظاهرها، لأن التحدي الأكبر الذي هو أمامها، يكمن في تحصين الأجيال الحاضرة واللاحقة من الاغتراب والاستلاب، وربطها بوجود الأمة وثوابتها وتاريخها المجيد.

إن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني تسجل ارتياحا كبيرا لاستقرار المؤشرات الاقتصادية، كالارتفاع في نسبة النمو الاقتصادي واحتياط الصرف، وحجم الاستثمارات، والقضاء على المديونية وخدمتها، والتضخم النقدي، وتراجع نسبة البطالة التي يجب أن نبحت بعمق في إشكالياتها القائمة بين متهم يرر انخفاضاها، ومدعي يهول في تضخيمها.

أليس للبطالة في بلادنا عمق آخر يستدعي منا جميعا كثيرا من الدراسة والتحليل والتعمق؟ مثلا "عزوف المواطن الجزائري" عن مزاوله المهنة والحرف التي أصبحت محل ازدراء، في الوقت الذي ينبغي أن تكون مصدرا قويا للكسب الشريف في مواجهة تحديات السوق الحرة، ورهانات العولمة التي يفرضها الآخر.

سيدي،

طبقت نص المادتين 79 و80 من الدستور في ضبط وعرض وتقديم البرنامج، والتزمت بأربعة وعود :

- مكافحة البطالة والفقر،
- استعمال إنجاز مليون وحدة سكنية،
- تعزيز شبكات المنشآت الأساسية وتوسيعها وتكثيفها،
- تحسين ظروف المعيشة.

فزيدوا :

1- بذل الجهد أكثر -والله المعين- في التعجيل بمحاربة اللصوصية والفساد والرشوة والمخدرات وكل الآفات الغريبة عن قيمنا، والتي صارت تنخر كياننا ونسيجنا الاجتماعي، بما في ذلك الأوساط المدرسية، ذلك في إطار ما أعلنت عنه من مخطط أممي يتطلب الدعم والتفعيل.

تنوط بها، وفي مقدمتها التكفل بانشغالات المواطن، وما يتعلق بمعالجة البيئة والمحيط، المعالجة الفاعلة، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار تعزيز صلاحيات التسيير في المجالس المحلية، وتنظيم العلاقة مجددا بين المنتخب والإدارة من جهة، وبين المنتخب والمواطن من جهة ثانية، وبين الحزب والمنتخب من جهة أخرى، من خلال معالجة النصوص الرابطة بينها، معالجة متجانسة متكاملة، غير متعارضة حتى نتخلص من أكثر من 500 نص تشريعي وتنظيمي تسيير حاليا المجموعات المحلية، وتربطها بما حولها من كيانات سياسية واجتماعية.

سيدي،

لا يمكن أن نتصور التطور الذي يطمح إليه البرنامج، ولا الإقلاع الذي ينشده، من غير أن نجعل الجزائر بلد الاستثمار الحقيقي الوطني منه والأجنبي.

والجميع يطمئن إلينا بحيث لم يعد هناك مبرر للتباطؤ في معالجة الملفات ولا لتعقيد الإجراءات ولا لإبقاء الحواجز... إذ لا يمكن أن نبقى مجرد سوق لسلع غيرنا. ولا يعقل أن نبقى مجرد مستهلكين ننتظر البواخر الآتية من وراء البحار.

وذلك يعني أيضا التقليل من حدة البطالة وتجفيف منابعها بفتح مناصب العمل، وتحسين ظروف المعيشة للمواطنين.

سيدي،

إن حماية الاقتصاد الوطني من الممارسات المضرة كالفساد والرشوة والقروض الوهمية والاقتصاد الموازي، أصبحت أكثر من ضرورة.

ولنا تجربة معكم نجحت في تأهيل المؤسسة الاقتصادية العمومية، ومحاولة تفعيل القطاعات الأخرى من غير المحروقات والحضور القوي للدولة في مجال الضبط الاقتصادي والتجاري.

ولنا تجربة معكم ناجعة في الزيادة المعتمدة التي مست أجور عمال الوظيفة العمومية، ورفع المنح، والمعاشة، وإبرام العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن مطالبنا تبقى مؤكدة في الإسراع بسن القوانين الأساسية الخاصة بمختلف القطاعات

مشروع مجتمع على أسس وقواعد فلاذبية في متانتها، رخامية في جمالها، بلورية في شفافيتها.

أيها الحضور،

"إن الدلاء إذا إرتمت في منبع ... بانت حقيقة جلبها للماء"

نعم للسياسة الخارجية للبلاد في المشرق وفي الصحراء الغربية، وفي كل العالم،

نعم لتعزيز وتفعيل دور حامي حصى البلاد، الجيش الوطني الشعبي.

سيدي،

طاب مسعاكم، وما زلت قدمكم بعد ثبوتها. وفقكم الله وسدد خطاكم، شكرا على كرم الإصغاء والسلام على الجميع.

الرئيس : شكرا السيد العياشي دعدوعة، بهذا نكون قد أنهينا مناقشة برنامج الحكومة، نستأنف أشغالنا في جلسة عامة يوم الخميس 28 يونيو 2007 في الساعة التاسعة والنصف صباحا ونخصصها إلى الاستماع إلى رد السيد رئيس الحكومة، والتصويت على برنامج الحكومة.

شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة السابعة

والدقيقة الأربعين مساء

2- المزيد من إحداث فرص التشغيل، وتوفير السكن، ومرافق الصحة العمومية اللاتمة، ووسائل النقل، خاصة المدرسي منه، وتعميم الماء والكهرباء، ومراجعة سعر تكلفتها وخاصة في الجنوب وعند الفلاحين، رغم استقرارها، وأنتم مشكورون سابقا ولاحقا عن هذا الاستقرار، وعن استقرار أسعار الحليب بالدعم أساسا رغم الضغط الدولي الفاحش القاهر في هذه المادة بالذات.

3- السهر على محو الفوارق الجهوية، والعناية بسكان المناطق الحدودية، ودعم التنمية والدعم الفلاحي والعناية بالغابات.

4- لقد كنتم قمة في الوفاء وأنتم تتطرقون بشجاعة إلى استكمال حل مشاكل المجاهدين وذوي الحقوق، فعملوا بتنفيذ هذا الوفاء الذي هو قمة الوفاء.

5- إن الجرائم ضد الإنسانية لا تتقدم، فأبقوا على المطالبة بحق أولئك الذين كانوا فئران تجارب في الجنوب سنة 1960.

6- يبدو أنه من غير المنطق أن نظل نؤكد على ضرورة سيادة اللغة العربية في الجلسات، وفي المراسلات، وفي التدريس، وفي المعاملات.

سيدي،

لقد كنتم أبلغ منا لسان حال، وأنتم تعرضون المشاكل، وتعدون بالحلول، ليس في برنامج حكومي انتقالي فحسب، إنما في بناء